الأمم المتحدة
ليبيا

تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا لعام 2025

الأمم المتحدة
ليبيا

تقريـر النتـائج السنـوي للأمم المتحدة في ليبيا لعـام 2025

جـــدول المحتوى

كلمة منسقة الأمم المتحدة المقيمة 6

الأمم المتحدة في ليبيا 8

I.التطورات الرئيسية في السياق الوطني والإقليمي 10

II.نتائج الأمم المتحدة ودعمها للتنمية في ليبيا 13

2.1 لمحة عامة عن نتائج إطار التعاون للأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة 14

2.2 أولويات إطار التعاون و النتائج والمخرجات 16

الركيزة الأولى: السلام والحوكمة – الحفاظ على مسارات السلام وتعزيز المؤسسات 16

الركيزة الثانية: التنمية الاقتصادية المستدامة – إعادة بناء الأسس وإطلاق النمو 21

الركيزة الثالثة: تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري – من استمرارية الخدمات إلى تعزيز النُظم 26

الركيزة الرابعة: تغيّر المناخ والمياه والبيئة – من إرساء الأسس إلى تسريع الزخم نحو المستقبل 31

النتيجة الجماعية 1: إيجاد حلول دائمة للنازحين داخليًا – من الاستجابة الإنسانية إلى الحلول الوطنية 36

النتيجة الجماعية 2: إدارة الهجرة – نحو حوكمة هجرة منسقة 40

2.3 دعم الشراكات وتمويل أجندة 2030 46

2.4. لمحة عامة عن الموارد المالية وتعبئة الموارد 48

2.5. العمل كمنظومة واحدة: تعزيز اتساق الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها في ليبيا 50

2.6. الدروس المستفادة من عام 2025: تعزيز الأثر المستدام للأمم المتحدة 52

III. أولويات تركيز الأمم المتحدة في ليبيا لعام 2026 53

الملحق 1: قائمة شركاء الأمم المتحدة في التنمية 55

شكّلت بعثة الرصد التفاعلي التي أوفدتها اليونسكو إلى المدينة القديمة في غدامس والمنفذة في 26 فبراير 2025، الخطوة الأخيرة التي أفضت إلى رفع الموقع من قائمة التراث العالمي المعرّض للخطر التي أدرج عليها منذ عام 2016. وقد أبرزت البعثة الجهود الدؤوبة التي تبذلها السلطات المحلية وشركاؤها للحفاظ على هذا الموقع المهم من مواقع التراث العالمي وترميمه وصونه © UNESCO

تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا لعام 2025

يسرّني أن أقدّم بكل فخر تقرير النتائج السنوي لعام 2025 للأمم المتحدة في ليبيا والذي يسلّط الضوء على الإسهامات الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة في البلاد حيث تستعرض الصفحات التالية النتائج التي تحققت بالشراكة مع الشركاء الليبيين تحت مظلة إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2027) واستجابةً لأولويات ليبيا. و يعكس هذا التقرير كلاً من التقدّم المُحرز وتعقيدات بيئة العمل المتزايدة الأمر الذي يؤكد على أهمية استمرار الانخراط الدولي المنسّق إلى جانب القيادة الليبية.

واصلت ليبيا في عام 2025 العمل في ظل بيئة تشغيلية معقّدة اتسمت بالتجزؤ المؤسسي و توترات أمنية محلية وضغوط اقتصادية متزايدة إلى جانب تحديات المناخ والتنقّل البشري. وقد تداخلت هذه العوامل بشكل متزايد مما شكل عبئا اضافيا على المؤسسات وأثر على تقديم الخدمات و قدرة الأسر على الصمود. و في الوقت نفسه، أظهرت المؤسسات الليبية والبلديات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمجتمعات المحلية قدراً ملحوظا من الصمود، لا سيما على المستوى المحلي، من خلال الحفاظ على استمرارية الخدمات وتعزيز حلول عملية ملائمة للسياق المحلي و تعزيز الأنظمة رغم محدودية الموارد وحالة عدم اليقين السياسي.

ومن خلال المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والانخراط المنسّق لمنظومة الأمم المتحدة ، واصلت البعثة دعم عملية سياسية ليبية الملكية و القيادة وترتكز إلى خارطة الطريق التي قدّمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، هانا تيته، إلى مجلس الأمن في 21 أغسطس 2025. وتعتمد هذه الخارطة نهجاً مرحلياً يهدف إلى تهيئة الظروف لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية من خلال تعزيز إطار انتخابي سليم من الناحية الفنية وقابل للتطبيق سياسياً. كما تدعم خارطة الطريق هذه الجهود الرامية إلى توحيد المؤسسات وتوسيع نطاق المشاركة عبر حوار منظّم يشمل قضايا الحوكمة والاقتصاد والأمن وحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية. وقد ظلّت هذه الجهود بالغة الأهمية للحفاظ على الزخم السياسي ومنع المزيد من تآكل المؤسسات خاصة في سياق عدم الاستقرار والمرحلة الانتقالية المطوّلة. وبالتوازي مع ذلك، أسهمت انتخابات المجالس البلدية في 59 بلدية في تعزيز التمثيل المحلي والمشاركة المدنية مما ساعد في تقريب عملية اتخاذ القرار وتقديم الخدمات من المجتمعات المحلية وعزز دور البلديات كركائز للاستقرار والتنمية.

وقد وسّعت الأمم المتحدة في ليبيا بالتعاون مع الشركاء الوطنيين نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية مع تعزيز الحوكمة والمعايير والنظم الوطنية الراسخة. ففي عام 2025، أسهمت التدخلات التي دعمتها الأمم المتحدة في مجالي الصحة والتحصين في تحسين التغطية في المناطق الأكثر احتياجاً، كما عززت مبادرات التعليم والحماية إدماج الأطفال والأسر الأكثر هشاشة. كذلك، ساهم الدعم الموجّه للسياسات والنظم في تطوير أطر حماية وسياسات اجتماعية طويلة الأمد بما يعزّز المساءلة والملكية المؤسسية.

كما دعمت الأمم المتحدة في ليبيا الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة الاقتصادية وتوسيع نطاق الحلول العملية كمدخل لتعزيز فرص التنمية، لا سيما للنساء والشباب، من خلال تنمية المهارات ودعم ريادة الأعمال وتنمية الأعمال. وقد أسهمت هذه التدخلات في تحسين فرص التوظيف وتنشيط

أولريكا ريتشاردسون
نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام والمنسقة المقيمة في ليبيا

الاقتصادي المحلي، بما في ذلك في المناطق الأقل حظاً من الخدمات، لاسيما في ظل تزايد الضغوط الاقتصادية.

إلى جانب ذلك، عززت الأمم المتحدة في ليبيا حوكمة المناخ والمياه بالشراكة مع مجموعة واسعة من الشركاء ودعمت تنفيذ حلول قادرة على التكيّف و الصمود في مواجهة تغير المناخ على نطاق واسع. فقد استفاد مئات الآلاف من الأشخاص من تحسين الوصول إلى خدمات المياه، بما في ذلك من خلال أنظمة تعمل بالطاقة الشمسية والتي تُسهم في تقليل الاعتماد على الوقود مرتفع التكلفة وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة انقطاعات الكهرباء. وعلى مستوى السياسات، اسهمت الأمم المتحدة في دفع الجهود الرامية لتعزيز حوكمة المناخ و الجهازية للتمويل المناخي بما يساعد على ترجمة الأولويات الوطنية إلى استثمارات قابلة للتوسّع.

ومن ناحية اخرى، ظلّ النزوح والهجرة من السمات البارزة في المشهد الليبي رغم تطوّر طبيعة الاحتياجات. وقد دعمت الأمم المتحدة في ليبيا الجهود الوطنية الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً، كما عززت إدارة الهجرة من خلال خدمات تركز على الحماية ونهج التعافي القائم على المجتمعات المحلية، بما يعود بالنفع على كل من النازحين والمجتمعات المضيفة مع تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على التخطيط والاستجابة بصورة مستدامة. وبالتوازي مع ذلك، أسهم الفصل الليبي من الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين السودانيين في تعزيز الدعم المنسّق للأشخاص المعنيين والمجتمعات المضيفة وذلك استجابةً لتدفّق الوافدين المرتبط بالأزمة في السودان. وفي سياق إعادة ضبط العمل الإنساني على المستوى العالمي وتزايد تركز الاحتياجات الإنسانية وتطوّر آليات التنسيق، اختتم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) وجوده في ليبيا بنهاية عام 2025 مع استمرار التنسيق بين الوكالات عبر الآليات الوطنية والدولية وآليات الأمم المتحدة القائمة.

ختاما، أُعرب عن خالص امتناني لشركائنا الليبيين ولشركائنا متعددي الأطراف وشركاء التنمية الدوليين على التزامهم المستمر بأهداف التنمية المستدامة وبإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الذي تم تمديده لعام إضافي حتى عام 2027 وبالهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار والكرامة لجميع أبناء الشعب الليبي. و تظل هذه الشراكة ضرورية لضمان الاتساق والتوسّع وتحقيق الأثر في جميع أنحاء البلاد لاسيما في ظل تزايد الضغوط الاقتصادية والمؤسسية.

ومع دخولنا عام 2026، ستُعطي الأمم المتحدة في ليبيا الأولوية للبرامج التحفيزية المتكاملة من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على المجالات التي يمكن أن يُحدث العمل الجماعي فيها أثراً أكبر حيثما أمكن، بما في ذلك: تعزيز الإدارة الاقتصادية و الحوكمة المحلية وتوسيع فرص الشباب وتعزيز الخدمات الشاملة القادرة على الصمود وتوسيع نطاق الحلول المتكيفة مع تغير المناخ. كما ستواصل الأمم المتحدة دعم العمليات السياسية التي يقودها الليبيون والمسارات الوطنية المملوكة لهم نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

يشارك الطلاب في نشاط صفي بدعم من اليونيسف © UNICEF

الأمم المتحدة في ليبيا

تضم منظومة الأمم المتحدة في ليبيا 19 كياناً مقيما و غير مقيم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها و هيئاتها ، تعمل معاً لدعم ليبيا في تعزيز السلام المستدام والتعافي والتنمية المستدامة بما يلائم الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030.

و تضم الأمم المتحدة في ليبيا:

13 كيانا مقيما:

6 كيانات غير مقيمة:

الفصل الأول

التطورات الرئيسية في السياق الوطني والإقليمي

يشارك الأطفال في نشاط صحي مدرسي مدعوم من اليونيسف في إحدى المدارس المحلية بمدينة مسلاتة © UNICEF

اتسمت البيئة التشغيلية في ليبيا خلال عام 2025 بتوترات أمنية متقطعة واستمرار التجزؤ المؤسسي وتعمّق التقلبات في الاقتصاد الكلي والمالية العامة إلى جانب الضغوطات المرتبطة بالمناخ والتنقّل البشري. و قد أخذت هذه الديناميات تتفاعل مع بعضها البعض بشكل متزايد مما أسهم في تشكيل مسار التقدّم نحو أهداف التنمية المستدامة والالتزام بمبدأ عدم ترك **أحد خلف الركب**. كما استمرت الفجوات في الحوكمة والتنافس على الموارد في إضعاف إيصال الخدمات و تقويض ثقة الجمهور، في حين واصلت التدفقات غير المشروعة والأنشطة الإجرامية ،بما في ذلك تهريب الوقود و الاتجار بالأسلحة و تهريب المخدرات والاتجار بالبشر ، تقويض اتساق المؤسسات وآليات المساءلة، لا سيما في المناطق الحدودية ومناطق العبور.

وقد استمر الانخراط السياسي رغم هذه التحديات. ففي فبراير 2025، أُنشئت لجنة استشارية بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمعالجة النزاعات الانتخابية الرئيسية والمساهمة في الدفع نحو مسار انتخابي قابل للتطبيق. وقد أسهمت توصيات هذه اللجنة في صياغة خارطة الطريق السياسية التي قدّمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، هانا تيتيه، إلى مجلس الأمن في 21 أغسطس 2025، والتي تحدد نهجاً مرحلياً يتيح إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ويعزز توحيد المؤسسات من خلال حوار أوسع.

وفي ديسمبر 2025، أطلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا **الحوار المهيكل** الذي جمع أكثر من 120 مواطناً ليبياً من مختلف أنحاء البلاد – بما في ذلك نساء وشباب والأشخاص ذوي الإعاقة – للتشاور حول قضايا الحوكمة والإدارة الاقتصادية والأمن والمصالحة الوطنية وبلورة رؤية مشتركة لمعالجة الأسباب الهيكلية للنزاع على المدى الطويل. كما استمرت بالتوازي مع ذلك انتخابات المجالس البلدية في 59 بلدية مما ساهم في تعزيز التمثيل المحلي والمشاركة المدنية.

وقد ظلت الأوضاع الأمنية هشة ومحدودة النطاق جغرافيًا. فقد أسفرت الاشتباكات التي اندلعت في مايو 2025 في طرابلس عن سقوط ضحايا مدنيين وحدوث اضطرابات واسعة، أعقبتها هدنة ساعدت في وقف الأعمال العدائية بشكل فوري . ومع ذلك، استمرت حوادث العنف المتفرقة و تنامي العسكرة في أنحاء متفرقة من البلاد. كما ظلت الحدود الليبية الجنوبية الهشة تسهّل عمليات تهريب الأسلحة والاتجار بها وبالبشر والمخدرات مما يعزز الاقتصاد غير المشروع ويقوّض المؤسسات الرسمية ويسهم في تفشي الفساد.

ومن الناحية الاقتصادية، تحسّن أداء الاقتصاد الليبي بشكل رئيسي نتيجة تعافي قطاع النفط والغاز ومن المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 13.3% في عام[1]2025 ، مدفوعًا بزيادة تُقدّر بنحو 17.4%- في نشاط قطاع النفط.[2] ورغم أن معدلات التضخم المعلنة في ليبيا لا تزال منخفضة (حوالي 2%)، إلا أن هذه الأرقام قد لا تعكس بدقة الضغوط السعرية الفعلية نظرا لقصور منهجية احتساب مؤشر أسعار المستهلك الى جانب نظام الدعم الواسع النطاق في البلاد.[3] ولعل أبرز التطورات الاقتصادية الكلية قيام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض قيمة الدينار مرتين، بنسبة تقارب 14% في كل مرة[4]، بهدف معالجة اختلالات سعر الصرف، وهو ما ترتب عليه اثار فورية على تكاليف الاستيراد والقدرة الشرائية للأسر. كما أن البرنامج الموحد للتنمية الذي تم الاتفاق عليه في نوفمبر 2025، يهدف إلى تعزيز الإنفاق التنموي على مستوى البلاد، غير أن تأثيره الكامل يظل مرهونًا بمدى فعالية التنفيذ.

كما استمرت الصدمات المرتبطة بالمناخ والضغوط البيئية ، بما في ذلك الفيضانات والجفاف وندرة المياه وموجات الحر الشديدة ، في ظل تفاقم الأوضاع الهشة القائمة لا سيما في المناطق التي يحد فيها نقص البنية التحتية وضعف التنسيق من إمكانية الاستثمار المنظم في إدارة المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود.

ومن ناحية أخرى، شهدت ديناميكيات التنقل والهجرة تصاعدًا ملحوظًا خلال عام 2025. فقد قدّرت مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة ارتفاع عدد المهاجرين في ليبيا تدريجيًا ليصل إلى نحو 928,839 مهاجرًا من 44 بلداً بحلول أكتوبر 2025.[5] كما استمرت الأزمة في السودان في دفع موجات النزوح نحو ليبيا، حيث قُدّر عدد اللاجئين السودانيين بنحو 550,000 لاجئ بحلول ديسمبر 2025، كما سجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 108,445 شخصًا من الأشخاص المعنيين من بينهم 89,153 سودانيًا[6].

ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، قدر عدد النازحين داخليا في ليبيا نحو 106,371 نازحًا حتى ديسمبر 2025. ومن بين هؤلاء، كان 80,951 شخصًا (76%) يسلكون مسارات نحو حلول دائمة دون احتياج فوري للمساعدات الإنسانية، في حين ظل 25,420 شخصًا (24%) في حالة نزوح مطول ويحتاجون إلى دعم إنساني وتنموي وقانوني.

وبالنظر إلى المستقبل، يتوقع البنك الدولي أن تشهد ليبيا نمواً اقتصادياً معتدلاً يتأثر بالتجزؤ السياسي وغياب الميزانية الموحدة وتقلبات سوق النفط و الصدمات المناخية[7]. وسيلتزم إحراز تقدم نحو الاستقرار والتنمية تعزيز نظم الحماية للفئات الضعيفة وتعزيز مؤسسات سيادة القانون والمساءلة. كما ستعمل الجهود المشتركة على معالجة الظروف التي تمكّن الاقتصادات غير المشروعة والفساد، إلى جانب توسيع مشاركة المرأة وتعزيز فرص سبل العيش للشباب كركائز أساسية للصمود.

1 البنك الدولي (2025). مراقب الاقتصاد الليبي (خريف 2025): تمهيد الطريق نحو المساءلة والشفافية في إدارة المالية العامة. واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة: البنك الدولي. متاح على: IDU-c0e7bf62-4328-48f9-8740-6fc606ca2cf4.pdf

2 المؤسسة الوطنية للنفط (2026). تقرير الإنتاج السنوي 2025: أعلى متوسط إنتاج للنفط الخام خلال عقد من الزمن. طرابلس، ليبيا: المؤسسة الوطنية للنفط. متاح على: noc.ly

3 صندوق النقد الدولي (2025). ليبيا: مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 – البيان الصحفي والتقرير الفني؛ تقرير دولة رقم 25/148. واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة: صندوق النقد الدولي. متاح على: https://www.imf.org/-/media/files/publications/cr/2025/en-glish/llbyea2025001-print-pdf.pdf

4 مصرف ليبيا المركزي (2026). سياسة سعر الصرف. طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي. متاح على: https://cbl.gov.ly/en/exchange-rate-policy/

5 المنظمة الدولية للهجرة (2025). ليبيا | مصفوفة تتبع النزوح. متاح على: https://dtm.iom.int/libya

6 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . صفحة دولة ليبيا. متاح على: https://data.unhcr.org/en/country/lby

7 البنك الدولي (2025). مراقب الاقتصاد الليبي (خريف 2025): تمهيد الطريق نحو المساءلة والشفافية في إدارة المالية العامة. واشنطن، الولايات المتحدة: البنك الدولي. متاح على: IDU-c0e7bf62-4328-48f9-8740-6fc606ca2cf4.pdf

المؤشرات الأساسية لعام 2025

الحوكمة و الشمول

131 من أصل **163** دولة[8]
مؤشر السلام العالمي

177 من أصل **182** دولة[9]
مؤشر مدركات الفساد

تمثيل المرأة في المناصب العامة

15.96%
النساء في البرلمان

11.43%
النساء في مجلس الوزراء

23%
المقاعد المخصصة للنساء في المجالس البلدية (تم شغل الحصة بالكامل)

الديموغرافيا والاقتصاد

7.2 مليون[10]
إجمالي عدد السكان

13%[11]
نمو الناتج المحلي الإجمالي

1.4 مليون (برميل يوميًا)[12]
متوسط إنتاج النفط

9.5%[13]
نسبة الزيادة من يناير 2025 إلى يناير2026
سلة الحد الأدنى للإنفاق وفق برنامج الغذاء العالمي

التنمية البشرية[14]

92%
معدل الالتحاق بالمدارس

13 حالة وفاة لكل **1,000** ولادة حية
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

12%
انتشار التقزم (الأطفال دون الخامسة)

99%
الولادات تحت إشراف كوادر صحية مؤهلة

54.6%
التغطية الكاملة بالتحصين (24-35 شهرًا)

المناخ و الطاقة

3.1%[15]
استهلاك الطاقة المتجددة
(كنسبة من إجمالي استهلاك النهائي للطاقة)

8 معهد الاقتصاد والسلام (2025). مؤشر السلام العالمي 2025: قياس السلام في عالم معقد. سيدني، أستراليا: معهد الاقتصاد والسلام. متاح على: https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2025/06/Global-Peace-Index-2025-web.pdf

9 منظمة الشفافية الدولية (2025). مؤشر مدركات الفساد 2024. برلين، ألمانيا: منظمة الشفافية الدولية. متاح على: https://www.transparency.org/en/countries/libya

10 قسم السكان بالأمم المتحدة. آفاق السكان العالمية 2024. الأمم المتحدة.

11 البنك الدولي (2025). مراقب الاقتصاد الليبي (خريف 2025): تمهيد الطريق نحو المساءلة والشفافية في إدارة المالية العامة. واشنطن، الولايات المتحدة: البنك الدولي. متاح على: https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099114112152517093

12 المؤسسة الوطنية للنفط (2026). تقرير الإنتاج السنوي 2025: أعلى متوسط إنتاج للنفط الخام خلال عقد من الزمن. طرابلس، ليبيا: المؤسسة الوطنية للنفط. متاح على: noc.ly

13 برنامج الأغذية العالمي (يناير 2026). مراقبة أسعار السوق في ليبيا، يناير 2026. ليبيا: برنامج الأغذية العالمي. متاح على: https://reliefweb.int/report/libya/wfp-libya-market-price-monitoring-january-2026

14 مكتب الإحصاء والتعداد واليونيسيف (أكتوبر 2025). المسح العنقودي متعدد المؤشرات في ليبيا 2024-2025. ليبيا: مكتب الإحصاء والتعداد واليونيسيف.

15 البنك الدولي (2024). استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة) - ليبيا. متاح على: https://data.worldbank.org/indicator/EG.FEC.RNEW.ZS?locations=LY

الفصل الثاني
نتائج الأمم المتحدة ودعمها للتنمية في ليبيا

بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مدينة غدامس© UNDP

2.1 لمحة عامة عن نتائج إطار التعاون للأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة

تُلقي الممثلة الخاصة للأمين العام، هانا تيتيه، كلمات افتتاح معرض صور يوم الأمم المتحدة المقام في المدينة القديمة بطرابلس © UN WOMEN

في عام 2025، حوّلت الأمم المتحدة في ليبيا انخراطها الجماعي تحت مظلة **إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة 2023-2027** إلى مكاسب مؤسسية ومكاسب على مستوى الخدمات مرتكزة إلى الأطر الوطنية. وقد تم تحقيق ذلك من خلال تنفيذ أكثر من 100 برنامج في مختلف أنحاء البلاد، عبر نهج أكثر تكاملاً ربط بين إصلاح الحوكمة والتعافي الاقتصادي وإيصال الخدمات وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ، في ظل بيئة تشغيلية صعبة.

- **السلام والحوكمة**
- **التنمية الاقتصادية المستدامة**
- **تنمية رأس المال البشري والاجتماعي**
- **التغير المناخي والبيئة والمياه**
- **الحلول الدائمة للنازحين داخليًا**
- **إدارة الهجرة**

الانتشار الجغرافي والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مجالات تركيز الجهود: مساهمات الأمم المتحدة في أهداف التنمية المستدامة

1. القضاء على الفقر
3.4% من الإجمالي

2. القضاء التام على الجوع
17.1% من الإجمالي

3. الصحة الجيدة والرفاه
18.2% من الإجمالي

4. التعليم الجيد
10.2% من الإجمالي

5. المساواة بين الجنسين
10.4% من الإجمالي

6. المياة النظيفة والنظافة الصحية
6% من الإجمالي

7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
1.2% من الإجمالي

8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد
2.3% من الإجمالي

9. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
0.3% من الإجمالي

10. الحد من أوجه عدم المساواة
3% من الإجمالي

11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة
0.2% من الإجمالي

12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
0% من الإجمالي

13. العمل المناخي
1.6% من الإجمالي

14. الحياة تحت الماء
0.1% من الإجمالي

15. الحياة في البر
0.2% من الإجمالي

16. السلام والعدل والمؤسسات القوية
23.9% من الإجمالي

17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
1.9% من الإجمالي

أين نعمل: التدخلات البرامجية للأمم المتحدة

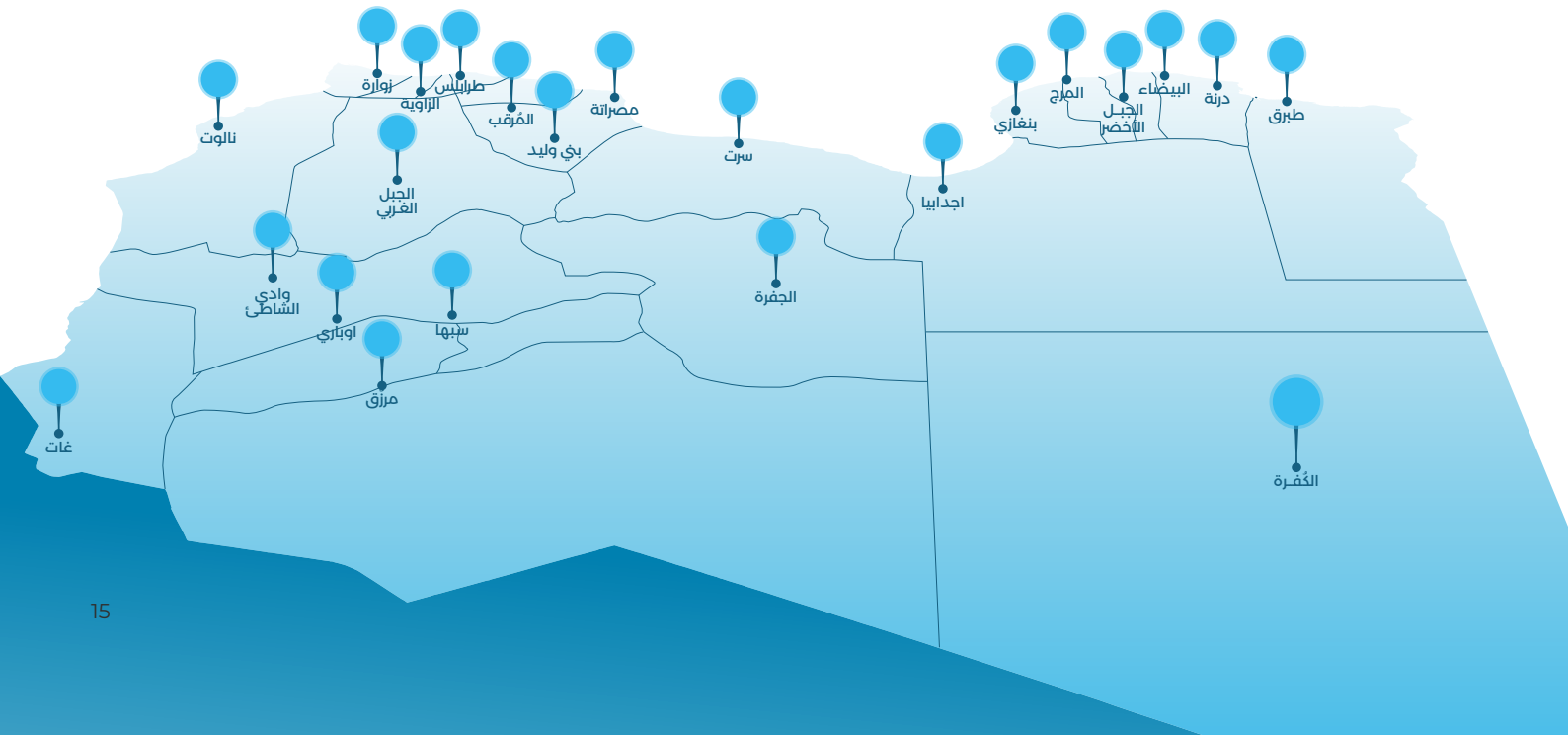

2.2 أولويات إطار التعاون و النتائج والمخرجات

اجتمع عدد من الوجهاء والقادة المجتمعيين من المنطقة الغربية في مقر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لدعم جهود بناء السلام على المستوى المحلي، وذلك عقب اشتباكات طرابلس في يونيو 2025 © UNSMIL

الركيزة الأولى: السلام والحوكمة

الحفاظ على مسارات السلام وتعزيز المؤسسات

أهداف التنمية المستدامة المدعومة:

اجمالي الإنفاق في 2025:

16,257,908 دولار أمريكي

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذه الركيزة

UN WOMEN | UNSMIL | UNODC | UNMAS | unicef for every child | UNFPA | UNDP | UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS | IOM UN MIGRATION | UNITED NATIONS ESCWA

النتائج الرئيسية بدعم من الأمم المتحدة:

إجراء الانتخابات البلدية في 59 بلديـــة

(بما في ذلك انتخاب ثاني امرأة تتولى منصب عميدة بلدية) ، حيث تم انتخاب **555 ممثلاً** (132 امرأة و58 شخصًا من ذوي الإعاقة و 8 ممثلين ثقافيين) وتسجيل **693,497** ناخبًا مما عزز حوكمة الانتخابات على المستوى المحلي.

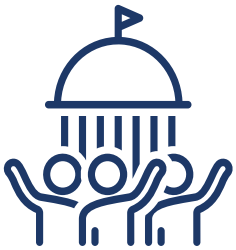

مشاركة أكثر من 120 فاعلاً ليبيًّا (35% منهن نساء)

في الحوار المهيكل للحفاظ على المسارات السياسية في مجالات الحوكمة والاقتصاد والأمن والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان والمساهمة في صياغة رؤية مشتركة لمعالجة الدوافع طويلة الأمد للنزاع.

تعزيـــز نظم البيانات الوطنية

من خلال استكمال المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS)الذي شمل 17,549 أسرة، مما ساهم في سد فجوة بيانات استمرت لعقد كامل ودعم التخطيط في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

تعززت مشاركة المرأة وضمانات الحيّز المدني

من خلال اعتماد دليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، واعتماد مدونة سلوك لمكافحة العنف ضد المرأة في الانتخابات، وإحراز تقدم نحو إقرار قانون للمجتمع المدني يتماشى مع المعايير الدولية

تم اعتماد بروتوكول التسليـــم الوطني

مما أرسى إجراءات موحدة لحماية الأطفال المخالطين للقانون.

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2025-2033)

بما يعزز الإطار المؤسسي في ليبيا للشفافية والنزاهة والمساءلة.

أسهمت جهود الأعمال المتعلقة بالألغام في تطهير أكثر من 1.5م² مليون متر مربع من الأراضي الملوثة

وتدمير أكثر من **52,000** مادة متفجرة، مما أتاح عودة أكثر أماناً للسكان وإعادة تأهيل البنية التحتية

الجلسة الافتتاحية للحوار المهيكل التي عُقدت في طرابلس في ديسمبر 2025 © UNSMIL

من الوساطة المجتمعية إلى العملية السياسية الوطنية والحوكمة

في مدينة أوباري جنوب ليبيا، لم يتحقق السلام بين ليلة وضحاها بل بدأ بإعادة بناء الثقة بين الجيران.

خلال النزاع الذي اندلع في عام 2014 بين مجتمعات الطوارق والتبو، أُغلق السوق المركزي للمدينة مما أدى إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية والانقسامات الاجتماعية. وبعد سنوات، بدأ القادة المحليون بالعمل على إعادة إحياء الحوار بين المجتمعين.

وفي هذا السياق، قامت مريم أمغار بتيسير سلسلة من الحوارات بين قادة المجتمع لحل النزاع مستندةً إلى خبرتها في الوساطة والتفاوض التي اكتسبتها من خلال برامج تدريبية دعمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وبعد سلسلة من النقاشات المتواصلة، أُعيد فتح السوق.

تقول مريم: "لم تكن عودة السوق مجرد حدث اقتصادي؛ بل أسهمت في خفض الأسعار، ووفّرت فرص عمل للشباب والنساء، وأعادت الحياة وروح المجتمع إلى المدينة."

و قد ساهم نجاح هذه الجهود المحلية في تعزيز الثقة بجهود الوساطة المجتمعية. كما أتاح عمل مريم في أوباري نقل خبرتها ومصداقيتها إلى نطاق أوسع من النقاشات الوطنية.

ففي عام 2025، تم اختيارها عضوًا في اللجنة الاستشارية التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حيث تدافع مريم في هذا الدور عن زيادة تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية إلى ما لا يقل عن 30% كما تدعم التدابير لمنع العنف ضد المرأة خلال العمليات الانتخابية.

وقد أوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها النهائي المقدم في مايو 2025 برفع نسبة تمثيل النساء في الهيئات التشريعية الليبية إلى ما لا يقل عن 30% لتصبح مشاركة المرأة جزءًا من الإصلاحات الأوسع التي شكلت أساس الحوار المهيكل.

و تُظهر رحلة مريم—من الوساطة في النزاعات المجتمعية في أوباري إلى المساهمة في العملية السياسية الوطنية—كيف يمكن للقيادة المحلية أن تؤثر في مسارات الحوكمة على نطاق أوسع.

و تختتم مريم قائلة:

> **"بناء السلام لا يقتصر على إنهاء النزاع، بل يتعلق بخلق مساحة تتيح للجميع المشاركة"**

الحفاظ على المسارات السياسية والانتخابية

ساهمت المساعي الحميدة للأمم المتحدة في عام 2025 في الحفاظ على مستوى من الانخراط السياسي رغم استمرار حالة الانقسام. واستنادًا إلى أعمال **اللجنة الاستشارية** في وقت سابق من العام، شارك **أكثر من 120 ليبيًا (35% منهم نساء)، حضورياً وعبر الإنترنت، في حوارات موضوعية ضمن إطار الحوار المهيكل**. وأسهمت هذه الحوارات في بلورة خارطة طريق حافظت على الزخم في مسار التقدم الدستوري والانتخابي، ورسّخت مسارًا تفاوضيًا نحو إجراء الانتخابات وتوحيد المؤسسات.

كما ساهم الدعم الموجّه للقيادات النسائية **وتجمع المرأة الليبية** في ضمان إدماج تمكين النساء ووجهات نظرهن ضمن أعمال الحوار المهيكل. ولتعزيز مشاركة الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، أطلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منصة رقمية مخصصة للشباب إلى جانب خطة تواصل وطنية شارك من خلالها أكثر من **3,000 شاب وشابة ليبين** من مختلف أنحاء البلاد. كما جرى إطلاق الميثاق الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا دعمًا لتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة.

وعلى المستوى المحلي، أُجريت **انتخابات في 59 بلدية** مما عزز الحوكمة اللامركزية ومشاركة المواطنين الليبيين. **وتم انتخاب 555 ممثلًا للمجالس البلدية**، من بينهم 132 امرأة و58 شخصًا من ذوي الإعاقة و8 ممثلين ثقافيين. **كما ارتفع عدد المسجلين للانتخابات بشكل** ملحوظ من 186,055 في 2024 إلى 693,497 في 2025 بدعم من الأمم المتحدة للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات بما في ذلك تطبيق نظام التحقق البيومتري للناخبين مما عزز الثقة في العمليات الانتخابية رغم حالة عدم اليقين السياسي.

> "أُقدّر الدعم الفني الذي تقدمه الأمم المتحدة في ليبيا، والدور المحوري الذي تؤديه القيادات النسائية الليبية في دفع جهود السلام ودعم الحوار السياسي وتوجيه مسار البلاد نحو الاستقرار"
>
> الدكتورة حورية الطرمال، وزيرة الدولة السابقة لشؤون المرأة

تعزيز قيادة المرأة في الحوكمة

شهدت مشاركة المرأة في الحوكمة تقدماً من خلال مجموعة من الإصلاحات العملية والتدابير الداعمة . **فقد ساهمت 39 منتخبة في المجالس البلدية عبر 31 بلدية** في تعزيز المشاركة في التخطيط وإعداد الميزانيات مما رسّخ دور المرأة في صنع القرار على المستوى المحلي.

وعلى المستوى الوطني، ساهم **دليل إعداد الموازنة الشاملة** في دعم الوزارات لإدماج أولويات تعزز تمكين المرأة ضمن الإنفاق العام، فيما قدّمت **دراسة وطنية حول مشاركة المرأة في المناصب العامة** أول قاعدة أدلة موحّدة بشأن العوائق التي تواجه تمثيل المرأة وأسهمت في توعية **96** مسؤولاً رفيع المستوى بهذه التحديات. كما عزز اعتماد **مدونة السلوك لإنهاء العنف ضد المرأة** الحماية من أشكال التحرش والترهيب.

تعزيز الحيّز المدني

رغم القيود التي تفرضها بيئة العمل، شهدت المشاركة المدنية والانخراط في قضايا حقوق الإنسان توسعًا ملحوظاً. فقد أصبحت **مسودة قانون المجتمع المدني**، المتوافقة مع المعايير الدولية، مرجعًا وطنيًا معترفًا به وحظيت بدعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ، كما انعكس ذلك في التفاعل مع آليات حقوق الإنسان الدولية. كما اتسع نطاق المشاركة المدنية من خلال إطلاق ميثاق المرأة وميثاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مما ساهم في توحيد المطالب الوطنية المتعلقة بالتمثيل والحماية و المشاركة المتكافئة. وعلى صعيد المساءلة، فقد تعزّز انخراط المجتمع المدني في الآليات الدولية من خلال تقديم ثلاث مذكرات موضوعية إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل إلى جانب المشاركة في حوارات منظمة مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

تعزيز التخطيط القائم على الأدلة والحوكمة الرقمية

أسهم توفر بيانات موثوقة في دعم اتخاذ القرار على المستوى الوطني. فقد أدى استكمال **المسح العنقودي متعدد المؤشرات** الذي شمل 17,549 أسرة بنسبة استجابة بلغت 99% إلى سد فجوة بيانات استمرت عقداً كاملاً ، مما أتاح توجيه الاستثمارات الاجتماعية والتنموية بصورة أكثر دقة وتعزيز متابعة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أسهم الدعم الاستشاري المقدم إلى الهيئة العامة للمعلومات في وضع الأسس لإطار وطني للتشغيل البيني الرقمي بما يعزز تبادل البيانات بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة ويدعم تحسين تقديم الخدمات العامة.

تعزيز العدالة ومكافحة الفساد وسيادة القانون

شهدت مؤسسات العدالة والقضاء وإنفاذ القانون تقدماً في ترسيخ الممارسات القائمة على الأدلة وتعزيز المساءلة. فقد أسهم **إعداد أول تحليل وطني موحّد في ليبيا حول ديناميكيات الاتجار بالمخدرات عبر ليبيا وشمال أفريقيا** في تحسين قاعدة البيانات وفهم مسارات التهريب والروابط الأمنية المرتبطة بها مما يدعم تنسيقاً أفضل لعمليات التحقيق. كما عزز 39 مسؤولاً متخصصا قدراتهم" في مجال التحقيقات المالية التي تستهدف غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة ، بما يعزز الشفافية ويقوي مصداقية المؤسسات. وفي الوقت نفسه، حسّنت الهيئات الرقابية مستوى التنسيق فيما بينها **في إطار المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد**.

يقدّم مدرّب من مكوّن دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام (UNMAS) في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تدريبًا حول إدارة الذخائر لضباط من الإدارة العامة للدعم المركزي، خلال سبتمبر 2025 © UNSMIL

بما يدعم ترسيخ المساءلة عبر مختلف المؤسسات.

ترسيخ العدالة القائمة على حقوق الإنسان و وتعزيز ضمانات الاحتجاز

أسهم اعتماد بروتوكول التسليم الوطني والإجراءات التشغيلية القياسية المرتبطة به في تعزيز المسارات القائمة على حقوق الإنسان للأطفال المتعاملين مع القانون أو المرتبطين بالجماعات المسلحة مما ساهم في تحسين معايير الحماية للفئات الضعيفة وتعزيز الضمانات الحقوقية. كما تم تطوير مركزين لعدالة الأحداث، مما وسّع نطاق الوصول إلى المساعدة القانونية وبرامج إعادة التأهيل. وفي الوقت نفسه، تعززت الرقابة على أماكن الاحتجاز من خلال تطبيق القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء، الأمر الذي استفاد منه أكثر من 210 من المسؤولين القضائيين والأمنيين بما في ذلك عناصر من الشرطة القضائية والشرطة العسكرية وأعضاء النيابة العامة وجهاز الأمن الداخلي والمحاكم العسكرية.

تعزيز المساءلة والإصلاح التشريعي

تعززت خلال عام 2025 آليات المساءلة من خلال عمل اللجان الوطنية المعنية بمراجعة قانونية الاحتجاز وظروفه، مما ساهم في تعزيز الرقابة والحد من مخاطر الاحتجاز التعسفي. كما أسهم الدعم المقدم إلى المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان في تعزيز قدراته في مجال الرصد والمتابعة. بالإضافة إلى ذلك، شهد مسار الإصلاح التشريعي تقدماً من خلال مراجعة مشروع قانون حماية المرأة من العنف بما يعزز مواءمته مع المعايير الدولية ويمهّد لعرضه رسمياً على مجلس النواب للنظر فيه.

حوكمة القطاع الأمني والأعمال المتعلقة بالألغام وتهيئة الظروف للاستقرار

ظلت الآليات والهياكل الأمنية بقيادة ليبية ، بما في ذلك لجنة الترتيبات الأمنية ولجنة الهدنة، تعمل خلال فترات التوتر، مما ساهم في احتواء العنف المحدود النطاق والحفاظ على الظروف اللازمة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مستقبلاً في إطار ملكية وطنية.

كما أصبحت حوكمة القطاع الأمني أكثر تنظيماً فقد طبّق **أكثر من 300 ضابط ستة إجراءات تشغيلية قياسية** في مجالات **العمليات البحرية ومراقبة الموانئ وعمليات البحث والإنقاذ**، مما عزز المهنية والامتثال في إدارة الحدود. كما عزز 29 مسؤولاً رفيع المستوى قدراتهم في تحليل تهديدات الإرهاب والتنسيق بشأن المخاطر العابرة للحدود، في حين ساهم التقدم نحو اعتماد مدونة سلوك موحدة مع وزارة الدفاع في تعزيز الرقابة المدنية.

ومن ناحية أخرى، حققت الجهود المتعلقة بالألغام نتائج منقذة للحياة، حيث تم تطهير أكثر من 1.5 مليون متر مربع من الأراضي وتدمير أكثر من 52,000 من المخلفات المتفجرة، مما أتاح عودة أكثر أماناً للسكان واستعادة الوصول إلى الأراضي الزراعية وإعادة تأهيل البنية التحتية. إلى جانب ذلك، ساهم تعزيز المعايير الوطنية وآليات الرقابة في دعم الدور التنظيمي **للمركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام** وترسيخ هذا المجال ضمن جهود الاستقرار الأوسع. كما ساهم اعتماد إجراءات تشغيلية قياسية لإدارة الأسلحة والذخائر وتعزيز الرقابة من قبل وزارة الداخلية والهندسة العسكرية في تعزيز التكامل بين أنشطة إزالة الألغام والاستقرار الشاملة.

في إطار بعثته إلى غدامس في أكتوبر 2025، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيارة مركز غدامس لتدريب المرأة، الممول من الاتحاد الأوروبي، وعقد لقاءات مع منظمات نسائية محلية © UNDP

الركيزة الثانية: التنمية الاقتصادية المستدامة

إعادة بناء الأسس وإطلاق النمو

أهداف التنمية المستدامة المدعومة:

اجمالي الإنفاق في عام 2025:

6,578,863 دولار أمريكي

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذه الركيزة:

UNSMIL · UNDP · IOM UN MIGRATION · International Labour Organization · FAO FIAT PANIS · UNITED NATIONS الاسكوا ESCWA

النتائج الرئيسية بدعم من الأمم المتحدة:

تقدم المختبرات الوطنية للبذور نحو الحصول على اعتماد ISO 17025[16]

مما يعزز ضمان الجودة في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية.

إطلاق المسار الاقتصادي للحوار المهيكل

مما خلق منصة للمؤسسات الاقتصادية الليبية والخبراء للتباحث حول الاستقرار المالي والحوكمة الاقتصادية.

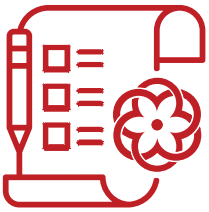

الانتهاء من الخطة الاستراتيجية للاتحاد العام لغرف التجارة الليبية

مما عزز الحوار مع القطاع الخاص والمشاركة المؤسسية في الحوكمة الاقتصادية.

إحراز تقدم في وضع أسس الحوكمة الرقمية والقطاعات الناشئة

بما في ذلك تطوير أطر وطنية للتشغيل البيني والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

شابًا وشابة اكتسبوا مهارات مهنية متوافقة مع احتياجات السوق

مما حسّن فرصهم في الحصول على وظائف في قطاعات متعددة.

رائد ورائدة أعمال عززت مهاراتهم في مجال إدارة الأعمال والتسويق الرقمي

بما يدعم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلديات متعددة.

وظيفة ثبتت كمساهمة لدعم توظيف الشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

مما عزز المشاريع المحلية وسبل كسب العيش.

16 ISO 17025 هو المعيار الدولي لمختبرات الاختبار والمعايرة الذي يضمن الكفاءة التقنية وموثوقية النتائج ونظم ضمان الجودة المعترف بها دوليًا.

في مطعم بمدينة سبها، يُعدّ أحد أعضاء فريق «قضية» الطلبات الجاهزة للإرسال. في صورة تعكس نجاح يوسف في تطوير شركة ناشئة محلية إلى مشروع متنامٍ للتجارة الإلكترونية والتوصيل يخدم مناطق جنوب ليبيا © UNDP

ابتكار الصحراء - دفع عجلة النمو الرقمي في جنوب ليبيا

لطالما شكل البعد عن الأسواق الرئيسية ومحدودية البنية التحتية في جنوب ليبيا عائقًا أمام الفرص الاقتصادية. وبالنسبة للكثير من الشباب، يبقى تحويل الأفكار إلى مشاريع مستدامة يمثل تحديًا كبيرًا.

وللمساعدة في سد هذه الفجوة، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة ابتكار الصحراء في أواخر عام 2024، وذلك لدعم رواد الأعمال في سبها وأوباري و بنت بية و القرضة الشاطئ والشرقية من خلال التدريب والإرشاد والتمويل الأولي لبناء مشاريع قابلة للاستمرار.

و من بين المشاركين، يوسف الحضيري، خريج تكنولوجيا المعلومات من سبها، والذي رأى فرصة في الطلب المتزايد على خدمات التوصيل في مدينته. وباعتباره مبرمجا، فقد طور يوسف تطبيق "قضيا" وهو منصة للتجارة الإلكترونية تربط المطاعم بالعملاء من خلال الطلب عبر الإنترنت والدفع الرقمي وتتبع عمليات التوصيل. وجاءت الفكرة نتيجة للتحديات التي لاحظها في سبها، حيث كان العملاء يواجهون في كثير من الأحيان تأخيرات وخيارات محدودة عند طلب الطعام.

واجه المشروع في بداياته عدداً من التحديات إذ كان التوصيل يعتمد على سائقين مستقلين وكان التنسيق مع المطاعم غير منتظم. غير أن ورش عمل حاضنة الأعمال التابعة لمبادرة ابتكار الصحراء ساعدت يوسف على تطور مهاراته في التسويق وإدارة الأعمال وقام بتكييف نموذج عمله عبر إدخال دراجات توصيل مملوكة للشركة وتوظيف فريق لوجستي متخصص لتحسين الكفاءة.

اليوم، يعمل تطبيق "قضيا" في سبها بفريق متنامٍ من المختصين في التقنية والخدمات اللوجستية حيث يوفر خدمة موثوقة للعملاء ويساعد المطاعم المحلية على توسيع نطاق وصولها.

> **" إن طموح يوسف لإطلاق تطبيق توصيل الطعام في سبها يسهم في حل مشكلة حقيقية ويعزز التحول الرقمي في الجنوب "**

وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من النرويج وصندوق بناء السلام الدعم لأكثر من 110 من رواد الأعمال، من بينهم 53 مشروعًا تقوده نساء ، وقد تلقى المشاركون تدريباً في تخطيط الأعمال وإعداد الميزانيات والتسويق، فيما حصل 60 مشروعاً ناشئاً على منح لإطلاق مشاريعهم أو توسيعها.

ومن خلال دعم مبتكرين محليين مثل يوسف، تسهم مبادرة ابتكار الصحراء في خلق فرص عمل وتعزيز الابتكار الرقمي وتنمية القطاع الخاص في جنوب ليبيا، لا سيما في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات.

تعزيز الحوكمة الاقتصادية والحوار الاقتصادي المهيكل

بدأت ليبيا في عام 2025 استئناف الانخراط في الحوكمة الاقتصادية من خلال إطلاق **المسار الاقتصادي للحوار المهيكل** وذلك في إطار خارطة الطريق السياسية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام. ويجمع هذا المسار المحدد بإطار زمني ممثلين عن المؤسسات الاقتصادية الرئيسية وخبراء وأصحاب مصلحة لمناقشة الشفافية المالية وإدارة الإنفاق العام والتنسيق بين الجهات الاقتصادية الفاعلة. ويهدف هذا الحوار إلى بلورة توصيات عملية لدعم إدارة مالية قائمة على القواعد وتعزيز التواصل بين المؤسسات و الحد من المخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي رغم استمرار حالة الانقسام السياسي.

تحديث أطر السياسات التنظيمية والقطاعية

أحرزت ليبيا في عام 2025 تقدمًا في أسسها التنظيمية الداعمة للتحول الرقمي وتنويع الاقتصاد. .فقد مثّل التقدم في تطوير **الإطار الوطني للتشغيل البيني** خطوة مهمة نحو تحسين تبادل البيانات بين المؤسسات العامة وتمكين تقديم خدمات حكومية رقمية أكثر تكاملًا. وبالتوازي مع ذلك، تم الشروع في تطوير أطر سياسات جديدة في قطاعات ناشئة، بما في ذلك **الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والاقتصاد الأزرق**، مما يساهم في تمهيد الطريق للنمو القائم على الابتكار وتعزيز حوكمة الموارد البحرية والتنويع الاقتصادي على المدى الطويل.

> ”يمثل إطار التشغيل البيني والتحول الرقمي خطوة رئيسية نحو تحسين التنسيق بين المؤسسات العامة“
>
> د. عبد الرؤوف علي البيباص، من الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا

تنويع الاقتصاد وأسواق العمل والمهارات

أصبحت حوكمة سوق العمل في عام 2025 أكثر استناداً إلى الأدلة وأكثر تنسيقاً على المستوى المؤسسي. وقد شهد **إصلاح الإحصاءات الزراعية** تقدما من خلال اعتماد خارطة طريق وطنية متفق عليها وترسيخ وحدة إحصائية متخصصة وتطوير قاعدة بيانات رقمية. وأسفر ذلك عن وضع مسار استثماري محدد التكلفة لإجراء التعداد الزراعي القادم ، مما يعزز قاعدة الأدلة لصنع السياسات الريفية والزراعية ويدعم التحول نحو التخطيط القائم على البيانات.

كما اضطلعت منظمات أصحاب العمل بدور أكثر مؤسسية في حوكمة سوق العمل، حيث عزز 73 ممثلاً عن غرف التجارة قدراتهم في مجال المناصرة وترسيخ قدراتهم المؤسسية، وساهموا في استكمال **الخطة الاستراتيجية الوطنية للاتحاد العام لغرف التجارة الليبية**، مما عزز النضج المؤسسي للحوار الاجتماعي.

في إطار بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مدينتي نالوت وغدامس، شارك الممثلة المقيمة للبرنامج في التفاعل مع المشاركات بمركز تدريب المرأة في غدامس، متضمّنًا عرضًا عمليًا لتشغيل ماكينة الخياطة © UNDP

وفي الوقت نفسه، مكّن تقييم وطني لسوق العمل 37 جهة من القطاعين العام والخاص من تحديد القطاعات ذات الطلب المرتفع ومواءمة تخطيط التعليم والتدريب الفني والمهني وفقًا لذلك. كما ساهمت إعادة تأهيل مراكز التعليم والتدريب الفني والمهني في عدة بلديات، إلى جانب تطوير قدرات 37 مدربًا وطنيًا، في تعزيز الملكية المؤسسية لنظم المهارات وتقوية مسارات الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل.

تعزيز فرص توظيف الشباب وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصمود الاقتصاد المحلي

في عام 2025، أسفرت المبادرات التي دعمتها الأمم المتحدة في مجالي التوظيف وريادة الأعمال عن تحسينات ملموسة في سبل العيش وتعافي الاقتصاد المحلي في ليبيا. **فقد اكتسب 1,238 شابًا وشابة مهارات مهنية معتمدة** ومتوافقة مع احتياجات سوق العمل، بدعم من شراكات مع 53 شركة خاصة مما مكّن 89 شابًا من الحصول على فرص عمل أو تدريب عملي.

كما ساهم دعم ريادة الأعمال في توسيع مسارات العمل الحر حيث عزز **914 فرداً** مهاراتهم في إدارة الأعمال والتسويق الرقمي والاستعداد لسوق العمل، بمن فيهم مشاركون من بلديات تعاني من نقص الخدمات في المنطقة الجنوبية. إلى جانب ذلك، ساهم تطوير المشاريع ومبادرات التعافي القائمة على المناطق في خلق أو تثبيت أكثر من **400 وظيفة**، مما عزز

من مشاركة الشباب في "ديوان الشباب": مختبر الابتكار من أجل سيادة القانون والحوكمة والعدالة © UNDP

صمود المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق المتأثرة بالصدمات والمهمشة اقتصاديًا.

وقد ترجمت هذه النتائج على مستوى المجتمع المحلي إلى توسع ملموس في الخدمات واستعادة سبل كسب العيش، ففي القرضة الشاطئ، افتتحت رائدة الأعمال رحمة الفرجاني أول مكتب هندسي في المنطقة بعد حصولها على دعم ضمن برامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقالت:

> "لم تكن هناك مكاتب هندسية في منطقة الشاطئ. فتح مكتبي مكّن المجتمع من الوصول إلى الخدمات المعمارية لأول مرة"

رحمة الفرجاني، رائدة أعمال

تطوير نظم الزراعة و الأغذية والمصايد

ساهم تطوير الأطر المؤسسية في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية والمصايد في دعم الانتقال من مرحلة التعافي قصير الأجل الى تعزيز الإنتاجية والامتثال للمعايير الدولية. و قد مثّل التقدم نحو اعتماد **ISO 17025 في المختبرات الوطنية لتحليل البذور** و بناء قدرات 120 موظفًا فنيًا خطوة مهمة في تعزيز القدرة التنافسية وضمان الجودة في الإنتاج الزراعي المحلي.

وقال هاني الترهوني، مدير التعاون الدولي في المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي:

> "إن ترقية مختبرات تحليل البذور في ليبيا إلى معايير ISO 17025 تعد هي الأولى من نوعها في البلاد وتشكل خطوة محورية لتعزيز سلسلة قيمة الحبوب."

كما تبني أكثر من 70 مشاركاً في مدارس الحقول الزراعية إلى جانب مزارعين ومختصين في قطاع المصايد بما في ذلك 19 صيادًا حرفيًا في المناطق الساحلية والمتأثرة بالصدمات، ممارسات محسّنة للإنتاج وإدارة الموارد، مما ساهم في الربط بين استعادة سبل العيش على المدى القصير وتعزيز تنمية الاقتصاد الأزرق على المدى الطويل، وبالتالي تعزيز التعافي الاقتصادي على مستوى المجتمعات المحلية.

يشارك الأطفال في أنشطة ضمن برنامج التغذية المدرسية التابع لبرنامج الأغذية العالمي (WFP) في درنة، والذي وفر وجبات غذائية يومية مغذية لـ 15,040 تلميذًا في المرحلة الابتدائية عبر 33 مدرسة خلال شهري يناير وفبراير 2025، دعمًا للدمج والصحة والمواظبة على الحضور المدرسي © WFP

الركيزة الثالثة: تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري

من استمرارية الخدمات إلى تعزيز النُظم

أهداف التنمية المستدامة المدعومة:

اجمالي الإنفاق في عام 2025:

18,219,375 دولار أمريكي

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذه الركيزة:

World Health Organization · WFP World Food Programme · UN WOMEN · unicef for every child · UNFPA · IOM UN MIGRATION

النتائج الرئيسية بدعم من الأمم المتحدة:

313,967
طفلاً تم تطعيمهم ضد الحصبة

بدعم من تعزيز قدرات سلسلة التبريد في **100 مرفق صحي**، مما ساهم في التقدم نحو استراتيجية ليبيا للوصول على الأطفال الذين لم يتلقوا أي جرعات تطعيم.

520,000
شخص تمكنوا على مستوى البلاد من الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية

مما وسّع نطاق التغطية في المناطق ذات الاحتياج العالي وتلك المحرومة من الخدمات.

45,000
طفل غير ملتحق بالمدرسة

تم دعمهم من خلال برامج **التعليم التعويضي**، **بينما حصل 15,040 طالبًا على 359,468 وجبة مدرسية**، مما عزز استمرارية التعلم ورفاه الأطفال.

70,000+
شـــخص

في البلديات المتأثرة بالكوارث تحصلوا على خدمات صحية أساسية، بما في ذلك الصحة الأولية والإنجابية وخدمات الصحة النفسية، مما ساعد على استمرار تقديم الخدمات خلال الأزمات.

1,000
تعزيز مهارات 1,000 من العاملين في الخطوط الأمامية

في مجالي الحماية والخدمات الاجتماعية، مما حسّن جودة واتساق خدمات حماية الطفل ودعم الناجين.

وصـــول خدمات الحمايـــة المجتمعية

الى **23,200 طفل ومقدّم رعاية**، في حين تلقى **751 ناجيًا** من العنف القائم على نوع الجنس (نساء ورجال وأطفال) خدمات الحماية والدعم.

إنشاء فريق عمل تقوده الحكومة لدفع إصلاح نظام الحماية الاجتماعية

بما يدعم التمويل الشفاف ويعزز تنسيق البرامج الاجتماعية.

جَنّات علي إبراهيم، 13 عامًا، مع زميلاتها في مدرسة دوجال بعد أن أسهمت تحسينات إتاحة الوصول في تحويل المدرسة إلى بيئة أكثر شمولا للأطفال ذوي الإعاقة © UNICEF

حين تُفتح أبواب المدرسة للجميع

كان الذهاب إلى المدرسة في الماضي بالنسبة لمسعودة عبد القوي، ذات الاثني عشر عامًا، يعني الاعتماد على الآخرين حتى لمجرد الوصول إلى الصف.

تستذكر مسعودة تلك اللحظات قائلة:

> **”كان من الصعب جدًا عليّ الوصول إلى فصلي“**

كنت أطلب من صديقاتي مساعدتي في صعود الدرج كل يوم. وأحيانًا لم أكن أستطيع حتى الذهاب إلى الحمام لأن كرسي المتحرك لا يدخل كما كنت أتغيب عن كثير من الحصص لأن التنقل كان صعبًا للغاية.”

في مدرسة دوجال، شكلت السلالم المرتفعة والأبواب الضيقة ودورات المياه غير المهيأة عوائق يومية أمام الطلبة ذوي الإعاقة الحركية مما جعل التعلم يعتمد على المساعدة المستمرة، بل كان يدفع بعض الطلبة أحياناً إلى البقاء في منازلهم.

غير أن بيئة المدرسة تغيرت بشكل كبير بفضل أعمال إعادة التأهيل التي دعمتها اليونيسف. فقد تم إنشاء منحدرات تربط بين الصفوف وتوسيع المداخل وتجهيز دورات مياه مهيأة، مما أتاح للطلبة التنقل بشكل أكثر استقلالية. كما تم تجديد الصفوف وتحسين الإضاءة والأثاث، لتهيئة بيئة تعليمية أكثر راحة للجميع. وتم أيضًا إنشاء ملعب جديد لكرة القدم ، مما وفّر مساحة آمنة للتعلم واللعب وبناء الصداقات.
واليوم، تتحرك مسعودة بثقة في أرجاء المدرسة.

تقول: “الآن أستطيع الذهاب إلى المدرسة بمفردي. لم أعد أنتظر من يساعدني. أشعر بالسعادة والحرية. يمكنني المشاركة في كل الأنشطة واللعب مع صديقاتي.”

أما مدير المدرسة، حسن علي حسن، فيرى أن التغيير تجاوز البنية التحتية. فمنذ هذه التحسينات، ارتفعت معدلات الحضور واتسعت مشاركة الطلبة.

> **”الطلبة الذين كانوا يواجهون صعوبة في الوصول إلى الصفوف أصبحوا الآن يشاركون بشكل كامل في الدروس والأنشطة. وقد لاحظنا تحسناً في مستوى التركيز وثقة الطلبة بأنفسهم“**

وبالنسبة لمسعودة، كان التغيير الأكبر بسيطًا ولكنه عميق الأثر فقد قالت: “لم أعد أشعر أنني مختلفة. أحلم بأن أصبح معلمة يومًا ما.”

وهكذا، من خلال تحسين إمكانية الوصول وظروف التعلم، أصبحت مدرسة دوجال توفر بيئة تعليمية أكثر شمولًا حيث يمكن لكل طفل أن يتعلم ويشارك ويخطّط لمستقبله بثقة.

توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية

شهدت الخدمات الصحية الأساسية في عام 2025 توسعًا على مستوى البلاد بما في ذلك في المناطق الأشد احتياجًا، وذلك رغم الضغوط المستمرة التي يواجهها النظام الصحي. وقد ساهمت حملات التطعيم ضد الحصبة في حماية **313,967 طفلًا**، فيما وصلت خدمات الرعاية الصحية الأولية إلى **520,000 شخص**. كما وفّرت الاستجابات الصحية المنسقة في البلديات المتأثرة بالكوارث خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية وخدمات الصحة النفسية **لأكثر من 70,000 شخص**، مما ساهم في استمرارية تقديم الرعاية في المناطق المتأثرة بالأزمات. وتعكس هذه النتائج مجتمعة تحوّلاً من الاستجابات قصيرة الأجل إلى توسيع نطاق الخدمات بشكل أكثر استدامة مع التركيز على المناطق الأشد احتياجًا.

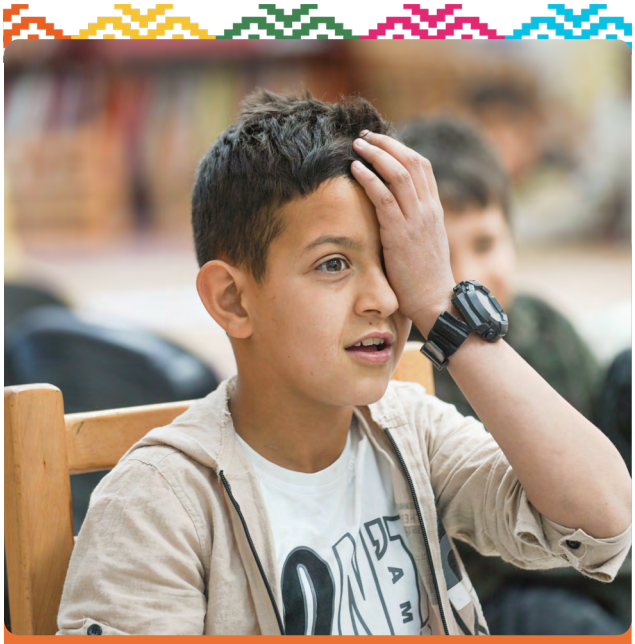

يتفاعل طفل خلال جلسة توعية صحية مدرسية مدعومة من اليونيسف في مسلاتة © UNICEF

البنية التحتية الصحية ومرونة النظام الصحي

في عام 2025، عززت ليبيا مرونة نظامها الصحي لضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية في ظل الضغوط المتزايدة. فقد أُعيد تأهيل 26 **مرفقًا للرعاية الصحية الأولية في 22 بلدية** وتزويدها بأنظمة الطاقة الشمسية، مما ساهم في تقليل انقطاع الخدمات بسبب عدم استقرار الكهرباء. وفي الوقت نفسه، تم تعزيز قدرات سلسلة التبريد في **100 مرفق صحي**، دعمًا لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطعيم الأطفال الذين لم يتلقوا أي جرعات تطعيم، مما أتاح الوصول إلى الأطفال الذين لم يتلقوا أي لقاحات روتينية خاصة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع والنزوح. وبالتوازي مع ذلك، وسّع **البرنامج الوطني لمكافحة السل** نطاق فروعه العاملة من 17 فرعًا في عام 2021 إلى 27 فرعًا في عام 2025 على مستوى البلاد، مما ساهم في تقليل الفجوات الجغرافية في تقديم الخدمات وتعزيز قدرات الكشف المبكر. وقد عززت هذه الجهود قدرة ليبيا على إدارة مخاطر الأمراض السارية خاصة في البيئات التي تشهد مستويات عالية تنقل عالية.

حوكمة القطاع الصحي وإدارة القوى العاملة الصحية

شهدت حوكمة القطاع الصحي تحسنًا من خلال تعزيز التنسيق بين وزارة الصحة والمركز الوطني لمكافحة الأمراض، مما عزّز الترابط بين إيصال الخدمات الصحية وترصّد الأمراض والاستعداد للطوارئ. كما ساهم بناء قدرات 22 من مسؤولي الترصد الوبائي في تعزيز الجاهزية للكشف عن المخاطر الصحية العامة والاستجابة لها، خاصة في البيئات التي تشهد مستويات عالية من التنقّل البشري.كما أحرزت إدارة القوى العاملة الصحية تقدمًا من خلال التوصل إلى توافق وطني بشأن محتوى السياسة الوطنية والخطة الاستراتيجية لخدمات التمريض والقبالة (2023-2033)، مما أسّس إطارًا متفقًا عليه لتعزيز المعايير المهنية وتوضيح أدوار الكوادر الصحية مع التخطيط لتطبيقه على مستوى البلاد في المرحلة المقبلة. وبالتوازي مع ذلك، ساهم تطوير كتيّب صحة الأم والطفل في تعزيز استمرارية الرعاية الصحية من خلال إدخال سجلات طبية متنقلة صُممت خصيصًا لدعم الفئات النازحة والمتنقلة.

بناء الأسس الرقمية للتعليم الشامل

أسهمت إصلاحات الحوكمة الرقمية في تعزيز شمولية نظام التعليم وقدرته على التخطيط. فقد وسّعت السلطات، بدعم من الأمم المتحدة، **أنظمة التسجيل المرتبطة بنظام إدارة المعلومات التربوية**، مما مكّن **45,000 طفل**، لا سيما المتأثرين بالنزوح وغياب الوثائق، من التسجيل ضمن قواعد البيانات الوطنية للتعليم والوصول إلى برامج التعليم التعويضي. ومن خلال تقليل الحواجز الإدارية، حسّنت الأنظمة الرقمية تحديد المتعلمين وتتبعهم وتقديم الدعم لهم، لا سيما المتعلمين الأكثر عرضة للهشاشة في مختلف أنحاء البلاد، مما عزّز التخطيط المبني على البيانات.

> **"إن ترقية مختبرات تحليل البذور في ليبيا إلى معايير ISO 17025 تعد هي الأولى من نوعها في البلاد وتشكل خطوة محورية لتعزيز سلسلة قيمة الحبوب."**
>
> مسعودة الأسود، نائبة وزير التعليم في طرابلس، ليبيا

ومن ناحية أخرى، أسهم برنامج التغذية المدرسية الطارئ المؤقت في دعم التعافي المبكر في درنة، حيث تلقى 15,040 طالبًا وطالبة في 33 مدرسة 359,468 وجبة مدرسية، مما ساعد على استقرار الحضور المدرسي وحماية نتائج التعلّم.

يشارك الطلاب في نشاط داخل الفصل الدراسي مدعوم من اليونيسف © UNICEF

نحو نظم حماية مرتكزة إلى الأطر الوطنية

عززت ليبيا في عام 2025 أسس نظام الحماية الوطني من خلال التحوّل من تقديم الخدمات المتوازية إلى أطر مملوكة للحكومة وموحّدة المعايير. فقد ساهم **اعتماد بروتوكول التسليم الوطني وتطوير إجراءات التشغيل القياسية لموظفي قطاع العدالة** في توضيح الأدوار والمسؤوليات ومسارات الإحالة، مما عزز المساءلة المؤسسية ضمن النظم الحكومية. كما أسهم **التسليم الرسمي لمراكز حماية الطفل "بيتي"** إلى الحكومة في تعزيز الملكية الوطنية واستدامة الخدمات التي كانت تُقدَّم سابقاً بدعم من خلال التدخلات الإنسانية.

وعلى مستوى المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء البلاد،، استفاد **23,200 طفل ومقدّم رعاية** من خدمات حماية الطفل المتكاملة، في حين وصل الدعم الموجه للناجين إلى 751 ناجيًا من العنف القائم على نوع الجنس(نساء و رجال وأطفال) في سياقات عالية المخاطر. كما تعززت جودة واتساق خدمات الحماية من خلال الدعم المهني لـ **1,000 من العاملين في الخطوط الأمامية**، بينما أدرجت 19 جهة فاعلة محلياً ممارسات حماية شاملة بشكل مؤسسي، ، مما حسّن مهارات تقديم الخدمات المتمركزة حول الناجين لدى 184 عضوًا من المجتمع المحلي.

إرساء أسس إصلاح الحماية الاجتماعية

في عام 2025، أحرزت ليبيا تقدمًا نحو نظام حماية اجتماعية أكثر تنظيمًا ومساءلة واستجابة للصدمات. وبدعم من الأمم المتحدة، تم إنشاء فريق عمل تقوده الحكومة، كما تم اعتماد ملخصات الميزانيات من قبل المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، بما يدعم تمويل البرامج الاجتماعية على نحو أكثر شفافية واستنادًا إلى الأدلة. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز تنفيذ منحة الزوجة والأبناء الشاملة من خلال وضع إجراءات تشغيلية قياسية تغطي معايير الأهلية والتسجيل والدفع وآليات معالجة الشكاوى، مما عزّز المساءلة والجاهزية التشغيلية للنظام الوطني للتحويلات النقدية في ليبيا ، مع توقع الأطلاق الكامل على المستوى الوطني في عام 2026. وبالتوازي مع ذلك، وصلت آليات تقديم الدعم المستجيبة للصدمات إلى 445 أسرة نازحة، مما ساهم في تطوير نهج الحماية الاجتماعية التكيفية.

دعم الألواح الشمسية المُركّبة في إطار مشروع «حياة» التابع لبرنامج الأغذية العالمي (WFP) أنظمة إمدادات المياه المستدامة في جنوب ليبيا، مما يُسهم في تحسين الوصول إلى المياه وتعزيز سبل العيش لأكثر من 150,000 شخص في أوباري وغات وتهالا والعوينات وسبها والبركت خلال عام 2025 © WFP

الركيزة الرابعة: تغيّر المناخ والمياه والبيئة

من إرساء الأسس إلى تسريع الزخم نحو المستقبل

أهداف التنمية المستدامة المدعومة:

إجمالي الإنفاق في عام 2025:

6,389,248 دولار أمريكي

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذه الركيزة:

WFP World Food Programme · UNOPS · unicef for every child · UN-HABITAT · UNDP · IOM UN MIGRATION · FAO FIAT PANIS

النتائج الرئيسية بدعم من الأمم المتحدة:

تعزيز حوكمة الموارد المائية الوطنية

عبر اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجفاف وإحراز تقدم نحو إعداد استراتيجية وطنية للأمن المائي.

احراز تقدم في حوكمة المناخ والجاهزية للتمويل المناخي

من خلال إعداد أول جرد وطني لانبعاثات الكربون وفق معايير الأمم المتحدة في ليبيا واعتماد المساهمات المحددة وطنياً وإقرار مسارات الوصول إلى التمويل المناخي الدولي.

إعادة تأهيل منظومات المياه البلدية

بما أفاد **49,000** من سكان يفرن وأسهم في استعادة خدمات المياه لنحو **75%** من سكان القطرون.

642,600

شخص تمكّن من الوصول إلى نظم مياه قادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ

في المناطق التي تعاني من شحّ المياه وعدم استقرار الكهرباء.

توسّع أنشطة العمل المناخي المجتمعي والشبابي

حيث تم إشراك **60,000** شاب وشابة في هذا النشاط وتعبئة **600** متطوع لإزالة تسعة أطنان من النفايات وتعزيز الثقافة المناخية لدى **3,000** طالب.

اعتماد 70 جهة وطنية وبلدية نظمًا موحّدة لبيانات النفايات

مما أرسى أول خط أساس موثوق لإدارة النفايات والتخطيط البيئي في ليبيا.

البنية التحتية للمياه في وحدة تحلية المياه المُعاد تأهيلها في تهالا، والتي جرى ترميمها ضمن مشروع «حياة» لإعادة توفير إمدادات موثوقة من المياه النظيفة بعد 15 عامًا من الانقطاع © WFP

إحياء شريان الحياة المائي في تهالا

في جنوب ليبيا، تُعدّ المياه مسألة بقاء. ففي تهالا، وهي منطقة زراعية تواجه ارتفاع درجات الحرارة واستمرار شحّ المياه، عاش السكان لمدة 15 عاماً دون مصدر موثوق للمياه النظيفة.

فقد توقفت وحدة التحلية الرئيسية في البلدة—والتي كانت توفّر المياه لنحو 80% من السكان— عن العمل. واضطرت الأسر إلى الاعتماد على إمدادات محدودة من المساجد أو شراء المياه بتكلفة مرتفعة، مما جعل تأمين مياه الشرب تحدياً يومياً. وعلى خلاف مناطق أخرى، لا يمكن لتهالا الاعتماد على الآبار السطحية، إذ تقع المياه الجوفية على عمق يقارب 400 متر وهو ما يتجاوز إمكانيات الحلول المحلية البسيطة.

يقول السيد علي، مدير الوحدة:

> **"كان الناس يكافحون يومياً للحصول على مياه نظيفة"**

لقد تعطّل النظام لفترة طويلة لدرجة أن الكثيرين فقدوا الأمل. واليوم، ولأول مرة منذ 15 عاماً، عاد إمداد المياه إلى العمل."

من خلال مشروع "حياة"—الذي يحمل اسمه دلالة واضحة—تمت إعادة تأهيل وحدة التحلية وتشغيلها باستخدام الطاقة الشمسية. ويتيح الاعتماد على الطاقة الشمسية بدلاً من الوقود مرتفع التكلفة، تشغيل النظام بشكل أكثر موثوقية واستدامة رغم الظروف المناخية القاسية والتحديات المرتبطة بالطاقة.

واليوم، تنتج المحطة المُعاد تأهيلها ما يصل إلى 240 متراً مكعباً من المياه النظيفة يومياً، يتم توزيعها عبر شبكة أنابيب تمتد لمسافة 70 كيلومتراً. ولم تعد الأسر مضطرة لتنظيم يومها حول البحث عن المياه؛ إذ بات الأطفال يشربون بأمان في منازلهم وأصبح بإمكان المزارعين ريّ محاصيلهم بشكل أكثر انتظاماً مما يعزز الأمن الغذائي المحلي وسبل العيش الزراعية.

وعند اكتمال مشروع "حياة" في مايو 2025، كان قد ساهم في إعادة تأهيل أربع محطات تحلية وتركيب عشر منظومات للطاقة الشمسية في جنوب ليبيا، بما يفيد أكثر من 150,000 شخص. وقد تم تنفيذه من قبل برنامج الأغذية العالمي المشروع بالشراكة مع منظمة التقدم الديمقراطي وبدعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وذلك في إطار مبادرة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة.

وبالنسبة لتهالا، فإن إعادة تشغيل وحدة التحلية لا يقتصر على إصلاح البنية التحتية فحسب، بل يمثل استعادة للاستقرار وتعزيزاً للإنتاج الزراعي وخطوة نحو مجتمع أكثر قدرة على مواجهة سنوات الجفاف المقبلة.

دعم الألواح الشمسية المركّبة في إطار مشروع «حياة» التابع لبرنامج الأغذية العالمي (WFP) أنظمة إمدادات المياه المستدامة في جنوب ليبيا، مما يُسهم في تحسين الوصول إلى المياه وتعزيز سبل العيش لأكثر من 150,000 شخص في أوباري وغات وتهالا والعوينات وسبها والبركت خلال عام 2025 © WFP

تعزيز حوكمة المياه على المستوى الوطني

شهدت ليبيا في عام 2025 نقطة تحوّل في مجال حوكمة المياه على المستوى الوطني. فقد أتاح **اعتماد الاستراتيجية الوطنية لإدارة الجفاف وإحراز تقدم في إعداد الاستراتيجية الوطنية المرتقبة للأمن المائي** تخطيطًا أكثر تكاملًا واستشرافًا للمستقبل في مواجهة شحّ المياه والمخاطر المناخية. وقد تعزّزت هذه التطورات السياسية من خلال بناء القدرات بشكل عملي حيث قام 40 من **اختصاصيي الري** بتطبيق أدوات التحليل الجغرافي المكاني عبر منصة "مياه ليبيا"، مما أسهم في تحسين عمليات الرصد واتخاذ القرار في المناطق عالية المخاطر. وتعزّز هذه الجهود مجتمعةً قدرة ليبيا على التنبؤ بالإجهاد المائي الناجم عن تغيّر المناخ وإدارته والتخفيف من حدّته من خلال نظم وطنية منسّقة.

توفير أمن مائي قادر على الصمود أمام تغيّر المناخ على نطاق واسع

ترجمت الحلول المائية القادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ مباشرة إلى تحسن في وصول المجتمعات إلى المياه في جميع أنحاء ليبيا. فقد استفاد ما مجموعه **642,600 شخص على المستوى الوطني** من نظم مياه مقاومة لتأثيرات المناخ في المناطق التي تعاني من شحّ المياه وعدم استقرار إمدادات الكهرباء. وساهمت **40** منظومة لضخ ومعالجة المياه **تعمل بالطاقة الشمسية** إلى تقليل الاعتماد على الوقود ونقل المياه، بحيث أصبح **58%** من المستفيدين يحصلون على المياه عبر حلول الطاقة المتجددة، مما عزّز موثوقية الإمدادات وخفّض التكاليف. كما أسهم إعداد خطط الادارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى المحلي في بلديات مثل يفرن على توصيل المياه لمسافات طويلة مباشرة إلى المراكز الحضرية، مما استفاد منه49,000 **ساكن (52% منهم نساء).**

> "سيسمح تركيب هذه المضخات بتوصيل المياه مباشرة إلى مركز المدينة، مما يقلّل الاعتماد على صهاريج المياه ويخفض التكاليف على السكان."
>
> حسين كافو، عميد بلدية يفرن

ومن **خلال نهج يربط المياه بالغذاء** لتعزيز إمدادات المياه المستدامة وسبل العيش في أوباري وغات وتهالا و البركت تم تحسين جودة وموثوقية خدمات المياه باستخدام الطاقة الشمسية. وشمل ذلك إعادة تأهيل وتركيب **أربع وحدات تحلية** وتركيب **10 أنظمة تعمل بالطاقة الشمسية** لاستخراج المياه مستفيدًا منها أكثر من **150,000 شخص**، مما عزّز قدرة نظم الغذاء المحلية على الصمود. كما أعادت الآبار المُجددة إتاحة المياه لنحو **75% من سكان المدينة** في قطرون مع تسليم الأنظمة رسميًا إلى الشركة العامة للمياه والصرف الصحي، الأمر الذي يعزّز الاستدامة والملكية الوطنية. وفي المناطق المعرضة للمناخ، مثل تهالا، **أعادت تسعة أنظمة للطاقة الشمسية** تأمين مياه الشرب والري داعمة بذلك سبل العيش وصمود الأسر.

تنظيف الشواطئ وبناء القدرات في مجال إدارة النفايات البلاستيكية في بلدية سوق الجمعة © UNOPS

تعزيز إدارة البيئة وأُسس الاقتصاد الدائري

شهدت إدارة البيئة في عام 2025 تطورًا من ممارسات متفرقة إلى نظام أكثر تنظيمًا وهيكلية. فقد اعتمدت **70** جهة وطنية وبلدية نظمًا موحدة لبيانات النفايات مما أتاح إنشاء **أول خط أساس موثوق في ليبيا بشأن إنتاج النفايات وكفاءة جمعها**، وهو خطوة أساسية نحو التخطيط البيئي الحديث المبني على البيانات. كما تعززت هذه المكتسبات من خلال إعادة تأهيل **15 مرفق والصرف الصحي** مما عزّز صمود الصحة العامة، بالإضافة إلى الدعم المبكر للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال تجارب في أنشطة إعادة التدوير وتقليل النفايات، الامر الذي يمهد الطريق أمام فرص الاقتصاد الدائري.

حوكمة المناخ والتمويل: ليبيا تخطو خطوات إلى الأمام

في عام 2025، عزّزت ليبيا موقعها ضمن الهيكلية العالمية للمناخ. فقد أنشأت **أول جرد وطني للكربون متوافق مع معايير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ**، مما عزز الأساس الفني لرصد انبعاثات الغازات الدفيئة ودعم صياغة السياسات المناخية المستنيرة. كما أقرّت اللجنة الوطنية لتغير المناخ **مسودة المساهمات المحددة وطنياً** في خطوة مهمة نحو مواءمة الأولويات المناخية الوطنية مع الأطر العالمية وتجهيز البلاد للمشاركة المستقبلية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وفي الوقت نفسه، تحقق تقدم في إرساء مسارات منظمة **للوصول إلى تمويل صندوق المناخ الأخضر** من خلال دراسات جدوى وطنية وتعزيز التنسيق بين الوزارات مما يساعد على تحويل أولويات المناخ إلى برامج قابلة للتمويل.

> ”يتيح هذا العمل للمؤسسات الوصول إلى التمويل المناخي وتنفيذه بفعالية.“
>
> مصطفى سليمان، نقطة الاتصال الليبية لصندوق المناخ الأخضر، وزارة البيئة

كما أطلقت ليبيا أول حوارات وطنية حول السياسات المتعلقة بالمياه والطاقة والغذاء والنظم البيئية، حيث جمعت المؤسسات الوطنية الرئيسية لتحديد الأولويات وتعزيز التنسيق ومواءمة السياسات القطاعية بهدف إحراز تقدم ملموس في عام 2026.

تمكين المجتمعات والشباب للعمل المناخي

في عام 2025، توسّع نطاق العمل المناخي في ليبيا ليصل بشكل متزايد إلى المجتمعات والشباب. فقد شارك **60,000 من الأطفال والشباب** في مبادرات رقمية لمناصرة المناخ، بينما أطلقت سبع حملات مجتمعية لتنظيف البيئة جمعت أكثر من **600 متطوع** وأسهمت في إزالة نحو **تسعة أطنان** من النفايات، مما يعكس تنامي روح المسؤولية البيئية على المستوى المحلي. وبالتوازي مع ذلك، وصلت مبادرات التوعية المناخية وتغيير السلوك إلى **3,000 طالب ومعلم** في 17 مدرسة، مما أسهم في تعزيز الثقافة المناخية وتشجيع المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي.

تشارك النساء من مرزق وتاورغاء تجربتها ومعاناتها في الوصول إلى الخدمات الأساسية بعد النزوح، مسلّطةً الضوء على المياه والرعاية الصحية والتعليم بوصفها عناصر أساسية لإعادة بناء الحياة بكرامة © UN WOMEN

النتيجة الجماعية 1: إيجاد حلول دائمة للنازحين داخليًا

من الاستجابة الإنسانية إلى الحلول الوطنية

أهداف التنمية المستدامة المدعومة:

إجمالي الإنفاق في عام 2025:

2,907,148 دولار أمريكي

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذه الركيزة:

IOM UN MIGRATION · UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS · UNDP · UNHCR The UN Refugee Agency · UN WOMEN

النتائج الرئيسية بدعم من الأمم المتحدة:

الانتهاء من إعداد خطة تعافٍ تقودها المجتمعات المحلية لمدينة تاورغاء

حيث تم إشراك أصوات المجتمع المحلي لتحديد 29 استثمارًا ذا أولوية لتوجيه جهود العودة المستدامة وإعادة الإدماج.

تعزيز التخطيط المحلي الشامل

من خلال مشاركة **289 امرأة من النازحات والعائدات** في مشاورات ساهمت في تحديد أولويات التعافي، إلى جانب إسهام 27 قيادية نسائية في عمليات التخطيط والمناصرة من أجل إيجاد حلول دائمة.

تلقّى 780 نازحًا داخليًا مساعدات عينية غير غذائية ومستلزمات نظافة لفترة زمنية محددة

مما ساهم في الحد من المخاطر الصحية ومخاطر الحماية الفورية خلال فترة الانتقال.

بفضل دعم البرنامج، استأنف مصنع الجزيرة نشاطه الإنتاجي في مرزق بعد سنوات من النزوح، مسهمًا في إنعاش النشاط الاقتصادي المحلي ودعم إعادة إعمار المجتمع © UNDP

إسهام المشاريع الصغيرة في إعادة إعمار مرزق

في أعقاب النزاع وحالات النزوح، لا يعتمد تعافي مدينة مرزق على إعادة بناء البنية التحتية فحسب، بل يتطلب أيضًا استعادة سبل العيش وتعزيز ثقة المجتمع المحلي. حيث أصبح دعم المشاريع الصغيرة خطوة محورية لتحقيق الاستقرار في المدينة ومساندة الأسر على إعادة بناء حياتها.

وفي مختلف أنحاء مرزق، بدأ أصحاب الأعمال الذين توقفت أنشطتهم خلال سنوات النزاع في استئناف أعمالهم في مختلف أنحاء مرزق، بما يسهم بشكل مباشر في جهود إعادة الإعمار. ومن بينهم صاحب مصنع الجزيرة، المتخصص في إنتاج منتجات بولي فينيل كلوريد (بي في سي) والألمنيوم.

وقد قال

> **"كان مصنعنا يعمل منذ عام 2017 ولكن النزاع أجبرنا على المغادرة لمدة خمس سنوات"**

وعندما عدنا، وجدنا أن معظم معداتنا قد سُرقت. ومن خلال البرنامج، تلقينا تدريبًا ومنحة مكنتنا من استبدال المعدات وقد أتاح لنا ذلك استئناف العمل والمساهمة في إصلاح المدارس والمنازل في مجتمعنا."

يوفر المصنع حاليًا بعد استئناف عملياته المواد المستخدمة في إصلاح المساكن والمباني العامة، مما يدعم جهود إعادة الإعمار ويسهم في خلق فرص عمل محلية. كما ساهم استئناف الإنتاج في تعزيز استدامة النشاط التجاري وإعادة توفير الخدمات التي يعتمد عليها السكان في إعادة بناء منازلهم ومجتمعاتهم.

من خلال مبادرة بناء السلام المحلي وتعزيز الصمود في جنوب ليبيا الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنفذة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تلقّت 60 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التدريب في مجال الأعمال ومنحاً مالية وإرشاداً تقنياً. وبحلول يوليو 2025، أسهم المشروع في استحداث 77 فرصة عمل جديدة، من بينها 16 فرصة للنساء.

ومن خلال دعم تعافي ونمو المؤسسات المحلية، تسهم هذه المبادرة في تعزيز دخل الأسر وتنشيط الأسواق المحلية والمساهمة في تحقيق الاستقرار في المجتمعات المتأثرة بالنزوح في مختلف أنحاء مرزق.

تحضر نساء يمثّلن المجلس الوطني الليبي للمرأة في تاورغاء جلسة توعية بمخاطر الذخائر غير المنفجرة، تهدف إلى تقليل المخاطر وتعزيز السلامة المجتمعية في المناطق عالية الخطورة © UNMAS

الانتقال نحو الحلول الدائمة

في عام 2025، واصلت استجابة ليبيا لقضية النزوح الانتقال نحو حلول دائمة تقودها المؤسسات الوطنية. حيث ظلت النتيجة الجماعية الأولى تمثل منصة تنسيق رئيسية مرتكزة على الأطر الوطنية، حيث جمعت بين وزارة الحكم المحلي ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط وسائر أصحاب المصلحة من خلال فريق العمل المعني بالنازحين داخلياً. وقد أسهمت هذه الآلية في دعم الحوار بشأن بيانات النازحين ونهج تسجيلهم وتعزيز الروابط مع أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية وجهود إعادة الإعمار.

ومع انحسار النزوح واسع النطاق الناجم عن النزاع إلى حد كبير، يُقدَّر أن معظم النازحين داخلياً باتوا يسيرون على مسارات العودة أو الاندماج المحلي، مع تزايد توافق احتياجاتهم مع أوجه الهشاشة الأوسع على مستوى المجتمعات بدلاً من الاقتصار على الفجوات الإنسانية المرتبطة بالنزوح. غير أنه مازال هناك حالات محدودة متبقية في مواقع مثل تاورغاء ومرزق، حيث لاتزال فجوات الحماية والخدمات تستلزم دعم موجّه.
وفي هذا السياق، ركّز انخراط الأمم المتحدة بشكل متزايد على نُهُج قائمة على المناطق وموجّهة نحو التنمية ومتسقة مع النظم الوطنية، بما في ذلك دعم التخطيط المحلي واستقرار الخدمات واتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة. وتسهم هذه الجهود في ترسيخ الملكية الوطنية لملف النازحين تدريجياً وتمهّد للانتقال نحو الاختتام المخطّط له للنتيجة الجماعية الأولى في عام 2026.

إدماج الحلول الدائمة ضمن نظم التنمية المحلية

أحرزت تاورغاء في عام 2025 تقدماً نحو إعادة الإدماج المستدام من خلال اعتماد **خطة المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية** التي أُعدّت بمشاركة 149 من أفراد المجتمع من النازحين والعائدين. وقد قادت هذه العملية مجموعة عمل متعددة الأطراف تضم 22 عضواً، تمثل السلطات المحلية والمجتمع المدني والنساء والشباب وذوي الإعاقة والنازحين داخلياً. وحدد المخطط **29 أولوية استثمارية متسقة مع أهداف التنمية المستدامة** شملت مجالات التنمية الاقتصادية والبنية التحتية والخدمات الأساسية والإدماج الاجتماعي. وهكذا، ومن خلال إدماج هذه الأولويات التي حدّدها المجتمع ضمن عمليات التخطيط البلدي، تسهم المبادرة في ربط الحلول الدائمة للنازحين داخلياً بأطر التنمية المحلية الأوسع.

الحفاظ على الخدمات الأساسية خلال مرحلة الانتقال

لمنع تجدد أوضاع الهشاشة خلال مرحلة الانتقال، جرى الحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات الأساسية في مناطق النزوح والعودة الهشة. وقد تم دعم **16** مرفقاً صحياً في المناطق المتضررة من العواصف، بما في ذلك في شمال شرق ليبيا، بالمعدات والكوادر بما يساهم في ضمان استمرار الوصول إلى الخدمات الصحية للنازحين والمجتمعات المضيفة. كما تم تقديم مساعدات محددة زمنياً إلى **780 نازحاً** داخلياً (445 رجلاً و335 امرأة) من خلال توفير المساعدات غير الغذائية ومستلزمات النظافة مما أسهم في الحد من المخاطر الصحية ومخاطر الحماية الفورية مع تجنّب خلق أعباء إنسانية إضافية.

تعزيز الأدلة المحلية والقيادة

انطلاقا من أن الحلول الدائمة تعتمد على تخطيط قائم على المعرفة المحلية، أسهم دعم الأمم المتحدة في تعزيز القيادة البلدية وتوليد الأدلة، مع التركيز على النساء المتأثرات بالنزوح. ففي مرزق وتاورغاء، شاركت 289 امرأة من النازحات والعائدات في مشاورات لتحديد أولويات التعافي، مما أسهم بشكل مباشر في توجيه التخطيط البلدي وتعزيز أدوارهن في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي. وبالتوازي مع ذلك، عززت 27 من القياديات النسائية في المؤسسات البلدية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية مشاركتهن في التخطيط المحلي وأنشطة المناصرة، مما يدعم ترسيخ القيادة الشاملة ويمهّد لأسس حلول مستدامة مرتكزة على الأطر الوطنية

تجلس أمٌّ مع طفلها في المركز الطبي بوغرطة قبل إجلائهما إلى رواندا عبر آلية العبور في حالات الطوارئ، بحثًا عن الأمان وبداية جديدة © UNHCR

النتيجة الجماعية 2: إدارة الهجرة

نحو حوكمة هجرة منسقة

أهداف التنمية المستدامة المدعومة:

إجمالي الإنفاق في عام 2025:

50,972,378 دولار أمريكي

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في هذه الركيزة:

World Health Organization · WFP World Food Programme · UNODC · unicef for every child · UNHCR The UN Refugee Agency · UNFPA · UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS · IOM UN MIGRATION

النتائج الرئيسية بدعم من الأمم المتحدة:

أعيد تفعيل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة

والتي جمعت **26 ممثلاً من الوزارات الرئيسية وكيانات الأمم المتحدة** لتعزيز الحوار المتعلق بالسياسات بشأن هجرة العمال ومعايير الحماية.

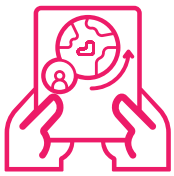

تعزيز قاعدة الأدلة الوطنية حـــول الهجرة

من خلال إصدار أربعة تقارير عن المهاجرين صادرة عن مصفوفة تتبع النزوح وإعداد دراستين موضوعيتين وإطلاق سلسلة ربع سنوية جديدة لرصد الحدود، مما عزز الوعي بالوضع القائم للهجرة.

توسيع مسارات الحلول الآمنة والطوعية

حيث تم دعم **16,090** مهاجراً من خلال برنامج العودة الإنسانية الطوعية **من الأشخاص المعنيين** من الوصول إلى حلول دائمة في بلدان ثالثة، بينما عاد **439 سورياً** طوعياً إلى بلدهم.

300+

مسؤول عززوا قدراتهم على التصدي لمخاطر الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

ومخاطر الحماية في سياقات الهجرة المختلطة

استمر تقديم المساعدات المنقذة للحياة للمهاجرين والأشخاص المعنيين الأكثر هشاشة

بما في ذلك: تقديم مساعدات غذائية لأكثر من **375,600 فرد وتوزيع أكثر من 250,000** حقيبة نظافة و تقديم **أكثر من 117,100** مادة إغاثية وإجراء **أكثر من 137,500** استشارة طبية وتلقي **أكثر من 35,600** طفل وامرأة حامل دعم غذائي.

اطلاق الفصل الخاص بليبيا ضمن خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السودانيين

مما عزز الدعم المنسق للاجئين السودانيين والمجتمعات المضيفة.

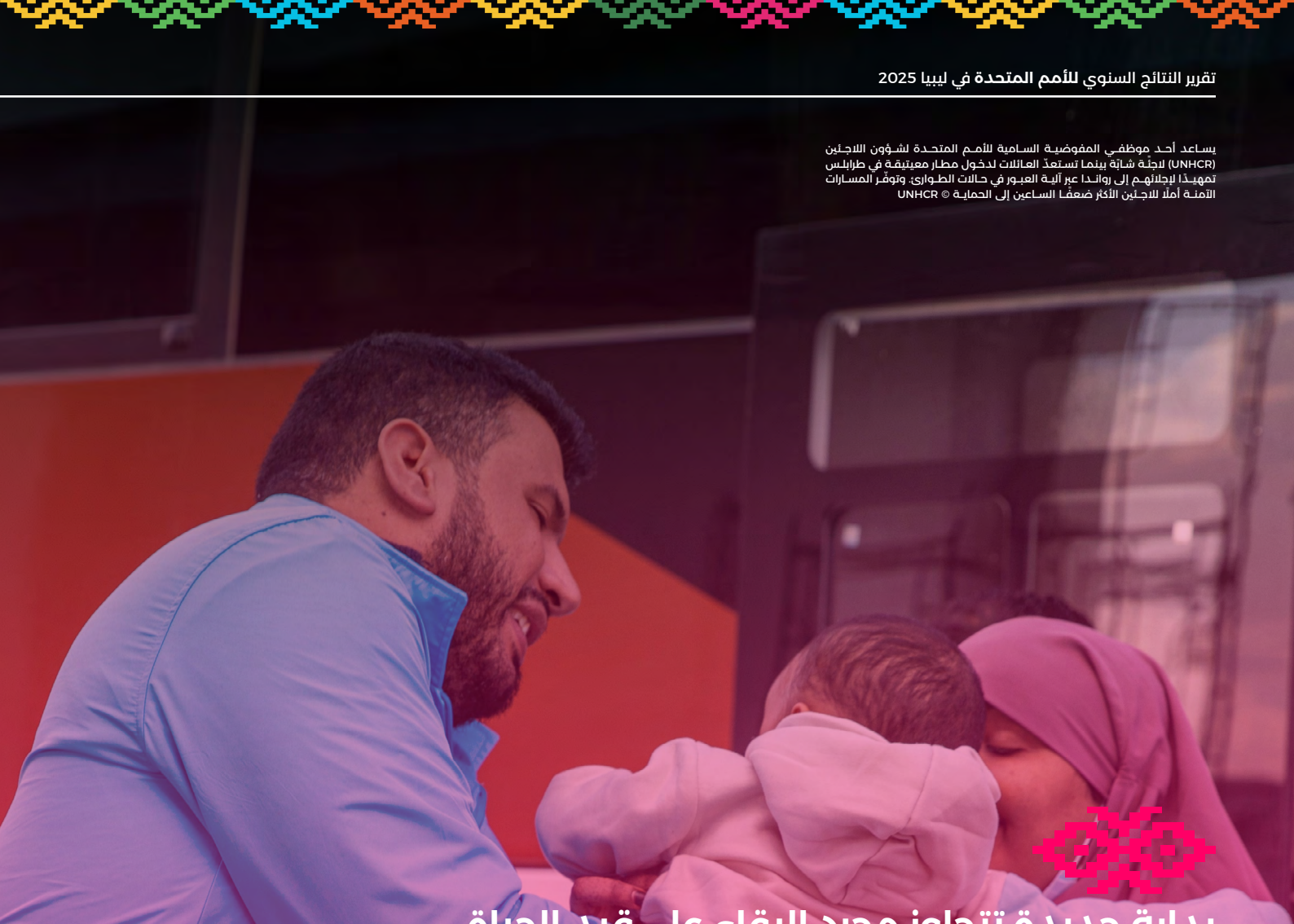

يساعد أحد موظفي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) لاجئة شابة بينما تستعدّ العائلات لدخول مطار معيتيقة في طرابلس تمهيدًا لإجلائهم إلى رواندا عبر آلية العبور في حالات الطوارئ. وتوفّر المسارات الآمنة أملًا للاجئين الأكثر ضعفًا الساعين إلى الحماية © UNHCR

بداية جديدة تتجاوز مجرد البقاء على قيد الحياة

حاملةً طفلها الأصغر بين ذراعيها، صعدت خضرة أحمد إلى الحافلة المتّجهة إلى المطار. كانت تتخيل هذه اللحظة لسنوات طويلة.

وقالت هذه الأم الصومالية البالغة من العمر 29 عاماً: "هذه بداية جديدة لي ولأطفالي. اليوم، عاد الأمل إليّ مجددا".

فرت خضرة من الصومال وهي طفلة بعد أن قلب النزاع والزواج القسري حياتها رأساً على عقب. وقد قادتها رحلة البحث عن الأمان عبر عدة دول قبل أن تتعرض للاتجار بالبشر في ليبيا؛ حيث عاشت سنوات من المعاناة والإساءة والاستغلال. كما أدت مضاعفات صحية خطيرة لاحقاً إلى فقدانها القدرة على المشي لفترات طويلة.

و بعد وصولها إلى طرابلس في 2018، تلقت خضرة الرعاية الطبية والمساعدة الإنسانية التي ساعدتها تدريجياً على استعادة قوتها. وعلى الرغم من التحديات المستمرة، ظلت خضرة مصممة على بناء مستقبل أفضل لأطفالها الثلاثة. وبفضل دعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تمكنت من الحصول على الخدمات الصحية والمساعدات الطارئة وخدمات الحماية أثناء انتظار حل آمن. وفي فبراير 2025، استقلت خضرة وأطفالها رحلة إجلاء إنسانية من ليبيا إلى إيطاليا، برفقة أشخاص آخرين من المعنيين الذين كانوا يواجهون مخاطر جسيمة. وقد وفرت هذه الرحلة مساراً آمناً وقانونياً للخروج من حالة انعدام الأمان لأولئك الذين وُصِفوا بأنهم الأكثر عرضة للمخاطر.

وقالت خضرة:

> **" أريد لأطفالي أن يدرسوا ويلعبوا وينشأوا بأمان. أريد أن يكون لي مستقبل "**

بالنسبة لخضرة، لم تكن الرحلة مجرد مغادرة، بل كانت أول فرصة حقيقية للعيش بما يتجاوز مجرد البقاء على قيد الحياة. وهكذا، من خلال مسارات الإجلاء الإنساني وإعادة التوطين، يتمكن الأشخاص المعنيون الأكثر هشاشة في ليبيا من الوصول إلى الأمان وبدء إعادة بناء حياتهم.

تعزيز قاعدة الأدلة الوطنية لحوكمة الهجرة

في ظل غياب نظام وطني مركزي لبيانات الهجرة، عملت الأمم المتحدة خلال عام 2025 على تعزيز قاعدة الأدلة المتعلقة بالهجرة في ليبيا لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة. فقد تم إصدار **أربعة تقارير ضمن مصفوفة تتبع النزوح** (للدورات 56-59)، إلى جانب دراستين **موضوعيتين وتحليليتين** تناولتا هشاشة المهاجرين وعمال الزراعة إضافة إلى الروابط بين الهجرة وتغير المناخ إلى جانب الأمن الغذائي وديناميات التنقل. كما أُطلقت **سلسلة ربع سنوية جديدة لرصد اتجاهات الهجرة على حدود ليبيا**، مما يوفّر رؤى دقيقة ومنتظمة حول التحركات العابرة للحدود ويعزز وعي السلطات الوطنية والشركاء بالوضع القائم وقدرتهم على التخطيط والاستجابة بشكل أفضل.

نحو إعادة إرساء المنتديات المؤسسية لإدارة الهجرة القائمة على الحقوق

أُعيد في عام 2025 تفعيل ورشة عمل **شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة**. وبدعم من الأمم المتحدة، استؤنفت **التنسيقات بين الوزارات** من خلال الآليات الوطنية المعترف بها لإدارة الهجرة، وذلك بمشاركة **26 ممثلاً من الوزارات الرئيسية و كيانات الأمم المتحدة** و ذلك لتعزيز الأولويات المشتركة، بما في ذلك الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالعمل ومعايير الحماية. كما أسهم الانخراط التشريعي وصنع السياسات في تعزيز موائمة القوانين والسياسات المحلية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم **إسهامات في مسودة قانون الأشخاص المفقودين**. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت التبادلات المستهدفة والزيارات الدراسية للمسؤولين الليبيين في تعزيز الفهم العملي لمسارات هجرة العمالة والأدوات القانونية وآليات التنسيق بين الوزارات، بما يدعم إرساء بنية أكثر اتساقاً وارتكازاً على الأطر الوطنية لحوكمة الهجرة.

تعزيز القدرات المؤسسية ومعايير الحماية

تم تعزيز القدرات المؤسسية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في عام 2025. فقد حسّن أكثر من **300 مسؤول من** مؤسسات العدالة وإنفاذ القانون والشؤون الخارجية وإدارة الحدود والتحقيقات المالية قدرتهم على تطبيق المعايير القانونية الدولية ومعايير حقوق الإنسان والتعرف على الضحايا وتنفيذ استجابات منسقة قائمة على الحقوق. كما أسهمت التدريبات في مجالات حقوق الإنسان والحماية في سياقات الهجرة المختلطة ومكافحة الاتجار بالبشر وتحليل المخاطر والإسعافات الأولية في تعزيز كفاءة العمليات الحدودية وعمليات البحث والإنقاذ، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء والمهاجرين الأكثر عرضة للمخاطر.

توسيع الحلول الدائمة ومسارات الحماية

في عام 2025، تم توسيع مسارات الحلول القائمة على الحماية بما أتاح فرص المغادرة القانونية وساهم في الحد من الاعتماد على طرق الهجرة غير الآمنة. وقد تم دعم ما مجموعه **16,090 مهاجراً** للعودة الطوعية والآمنة إلى بلدانهم الأصلية من خلال برنامج العودة الإنسانية الطوعية، و كان ذلك مصحوباً بتقديم المشورة قبل المغادرة وإجراءات التقييم الأوّلي لاحتياجات الحماية، وآليات الإحالة. وبالتوازي مع ذلك، غادر **1,198 من الأشخاص المعنيين** من ليبيا عبر المسارات التكميلية و إعادة التوطين في بلدان ثالثة، فيما تم دعم **439 من الأشخاص المعنيين** من خلال العودة الطوعية إلى سوريا، بما اسهم في توسيع نطاق الحلول الآمنة والكريمة خارج ليبيا.

يستعد المهاجرون للمغادرة حاملين مستلزماتهم الأساسية، في لحظة انتقال نحو عودة آمنة وكريمة © IOM

تعزيز تقديم الخدمات والتنسيق في البيئات عالية المخاطر للحفاظ على السلامة والكرامة

في ظل تزايد ضغوط النزوح، عززت الأمم المتحدة القدرات الوطنية والمحلية للاستجابة لاحتياجات المهاجرين والأشخاص المعنيين، بمن فيهم القادمون من السودان، مع الاستمرار في تقديم خدمات منقذة للحياة في البيئات عالية المخاطر. وقد أسهمت الجهود المنسقة عبر مجالات الحماية والصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمساعدات الأساسية وخدمات الإحالة في الحد من المخاطر الفورية وصون الكرامة الإنسانية وضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى تعزيز النظم الوطنية بدلاً من إنشاء آليات موازية.

تماشيًا مع خطة الاستجابة للاجئين السودانيين في ليبيا لعام 2025، واصل برنامج الأغذية العالمي (WFP) دعم اللاجئين السودانيين في ليبيا من خلال توزيع سلال غذائية وتقديم مساعدات غذائية للأطفال والفتيات والنساء الحوامل والمرضعات © WFP

الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة للأشخاص المعنيين والمهاجرين

تعزيــز نظم الحماية والمســاءلة

أسهم تحسين نظم الإحالة وتعزيز تدابير الحماية للأطفال والنساء في الحد من مخاطر الاستغلال والمعلومات المضللة والاستبعاد من الخدمات، وذلك عبر سياقات الاحتجاز والحدود والنزوح.

- تم تسجيل **108,455** من الأشخاص المعنيين، من بينهم **89,153** لاجئاً سودانياً.
- أُجري **11,150** تقييماً لاحتياجات الحماية.
- تلقّى **1,832** طفلاً تقييماً للحماية.
- تم تحديد وإحالة **289** طفلاً غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم، بينما تلقّى **465** طفلاً إدارة حالات مستهدفة.

استفاد **13,843** طفلاً من الوصول إلى المساحات الصديقة للطفل.

تلقّى **15,373** فرداً خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

- تحسّن وصول نحو 300,000 شخص إلى خدمات آمنة، من بينهم أكثر من 8,100 شخص تمت إحالتهم لمتابعة متخصصة.
- تلقّى 4,780 شخصاً من الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الحماية مساعدات قائمة على القسائم.
- حصل 169 شخصاً من ذوي الإعاقة على أجهزة مساعدة.
- استفاد نحو 300,000 شخص من المجتمعات الليبية والأشخاص المعنيين من خلال 16 مشروعاً لدعم المجتمعات المحلية.

الإغاثة المنقذة للحياة والمساعدات الأساسية

تم دعم الاستجابة المنقذة للحياة وصون الكرامة وضمان الوصول الفوري إلى الخدمات الأساسية.

- تلقّى **117,033** شخصاً من بينهم **94,900** لاجئ سوداني مساعدات غير غذائية
- تم تقديم مساعدات فورية منقذة للحياة لعدد **15,000** شخص عند نقاط الإنزال وفي أماكن الاحتجاز.
- استفاد **4,785** من الأشخاص المعنيين من مساعدات نقدية أو قسائم لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

تحسين ظروف المعيشة الآمنة من خلال خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

تم تعزيز مرونة البنية التحتية والحد من مخاطر الأمراض المنقولة عبر المياه وتقليل الاعتماد على نقل المياه في حالات الطوارئ.

- استفاد **229,600** شخص من الحصول على مياه شرب مُدارة بشكل آمن، مما أسهم في تقليل الاعتماد على نقل المياه في حالات الطوارئ.
- حصل **34,000** فرد على خدمات النظافة الصحية الطارئة.
- تم توزيع أكثر من **250,000** حقيبة نظافة.
- تم تنفيذ **243** حملة تطهير وتعقيم.
- تم تنظيم **204** عملية للتخلص من النفايات.

استمرارية تقديم خدمات الرعاية الصحية في البيئات الهشة

أسهم نشر الفرق الطبية المتنقلة في تعزيز خدمات الصحة الطارئة وتحسين نظم ترصد الأمراض والاستعداد للاستجابة لتفشي الأوبئة في المناطق النائية والمحدودة البنية التحتية.

- أكثر من **137,500** استشارة طبية طارئة في المناطق ذات الضغط العالي.
- أكثر من **83,800** استشارة عبر العيادات الطبية المتنقلة على مستوى البلاد.
- **8,549** استشارة طبية في أماكن الاحتجاز.
- تم الوصول إلى **36,276** من النساء والأطفال من خلال خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق المنقذة للحياة
- تلقّى **11,287** فرداً معلومات حول الصحة الإنجابية.
- تم توزيع **550** حقيبة ولادة آمنة على النساء الحوامل النازحات.
- استفاد **89,980** شخصاً من خدمات الرعاية الصحية.

دعم الأمن الغذائي والتغذية

أسهم الدعم المتكامل للغذاء والتغذية في الحد من انعدام الأمن الغذائي الحاد وتقليل مخاطر سوء التغذية وتعزيز قدرة الأسر على الصمود في المجتمعات المتأثرة بالنزوح

- تلقّى **375,615** لاجئاً سودانياً يعانون من انعدام الأمن الغذائي مساعدات غذائية منقذة للحياة (بإجمالي 4,595 طن متري من المواد الغذائية الموزعة).
- استفاد **10,568** من الليبيين الأكثر هشاشة في المجتمعات المضيفة من تحويلات نقدية.
- تلقّى **35,609** من الأطفال دون سن الخامسة والفتيات والنساء الحوامل والمرضعات مكملات غذائية قائمة على الدهون.
- تلقّت **46,385** من النساء الحوامل والمرضعات خدمات الاستشارة الغذائية.
- تم توزيع **5,400** نشرة توعوية حول الوقاية من سوء التغذية على مقدمي الرعاية.
- تمت إحالة **635** حالة من حالات سوء التغذية الحاد الوخيم إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية.

2.3 دعم الشراكات وتمويل أجندة 2030

الجلسة الافتتاحية للحوار المهيكل التي عقدت في طرابلس في ديسمبر 2025 © UNSMIL

ساهمت الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2025 في دعم جهود البلاد لتعبئة الموارد المالية و موائمتها مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة بما في ذلك حشد التمويل الدولي وتمويل المناخ الى جانب توسيع الشراكات الاستراتيجية.

تعزيز البيانات دعم المالية العامة الموجهة نحو أهداف التنمية المستدامة

في عام 2025، عززت ليبيا الأسس المؤسسية لإعداد موازنات عامة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. فقد ساهمت ملخصات الميزانيات التي اعتمدتها الحكومة في قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية في توجيه قرارات إنفاق مستنيرة بما في ذلك تنفيذ منحة الزوجة والأطفال، الامر الذي ساعد على توجيه الموارد نحو الاحتياجات الاجتماعية ذات الأولوية.

كما أسهم استكمال المسح العنقودي متعدد المؤشرات في سد فجوة في البيانات استمرت قرابة عقد من الزمن، مما أتاح توجيهاً أكثر دقة للاستثمارات نحو البلديات الأكثر حرماناً، بما يتماشى مع مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب". وبالتوازي مع ذلك، ساهم تحديث نظم بيانات السكان من خلال دمج نظم المعلومات الجغرافية واعتماد منهجيات التعداد الرقمي في تحسين التنبؤ بالإيرادات وتخطيط الإنفاق ومتابعة نتائج التنمية، ، الأمر الذي عزز البنية التحتية المالية والإحصائية اللازمة لتمويل مستدام يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعبئة التمويل الدولي للمناخ

تمكنت ليبيا في عام 2025 من تعبئة تمويل دولي وتمويل مناخي جديد لدعم الصمود وسبل العيش والخدمات الأساسية. وقد شكّل إطلاق أول مبادرة استثمارية ممولة من

إطلاق موجزات الميزانية بمشاركة نظراء من الحكومة خلال فعالية وطنية للسياسات © UNICEF

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بقيمة 9 ملايين دولار أمريكي محطة بارزة، حيث تهدف المبادرة إلى تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وسبل العيش المستدامة و تحسين إدارة الموارد الطبيعية.

كما شملت التمويلات الإضافية مبلغ **5 ملايين دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمية** لدعم إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، الى جانب **1.5 مليون دولار أمريكي من صندوق إطار التنوع البيولوجي العالمي** لدعم حماية البيئة من خلال التعاون الإقليمي.

بالإضافة إلى ذلك، أسهم الدعم الفني في تعزيز جاهزية ليبيا للوصول إلى آليات التمويل العالمية، بما في ذلك صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف والتحالف العالمي للقاحات والتحصين والصندوق العالمي للأوبئة، بما ساعد على بناء محفظة وطنية لمشاريع الاستثمار في المناخ والصمود.

وفي السياق ذاته، عززت ليبيا قاعدة الأدلة المرتبطة بتمويل التنقل المناخي، حيث وفرت **بوابة التنقل المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** بيانات على المستوى الإقليمي تساعد على استشراف النزوح المرتبط بالمناخ وتوجيه الاستثمارات نحو احتياجات الصمود الناشئة.

تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

أسهم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تسريع تبادل الخبرات وتحديث السياسات عبر قطاعات ذات أولوية مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وقد أتاحت الزيارات الدراسية والتبادلات الإقليمية ربط المؤسسات الليبية بنظيراتها في المغرب والجزائر وإيطاليا ومصر وتونس وقبرص والمملكة العربية السعودية وإسبانيا واليابان، مما دعم **تطوير حلول عملية** في مجالات حوكمة الهجرة وتنقل العمالة والتعليم والتدريب التقني والمهني وتحديث التعداد السكاني وتشريعات مكافحة الاتجار بالبشر ومراقبة الموانئ والحوكمة البيئية والحد من مخاطر الكوارث.

كما أسهمت هذه التبادلات بين النظراء التي يسّرتها الأمم المتحدة في الحد من مخاطر التحولات المؤسسية **وتسريع اعتماد نماذج سياسات مجرّبة**، مما يعزز الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالشراكات ودعم إصلاحات أكثر استدامة و قائمة على الملكية الوطنية.

2.4. لمحة عامة عن الموارد المالية وتعبئة الموارد

أبرز المساهمين في إطار التعاون الإنمائي للأمم المتحدة في عام 2025

الاستثمارات في عام 2025 حسب ركيزة إطار التعاون الإنمائي للأمم المتحدة (بملايين الدولارات الأمريكية)

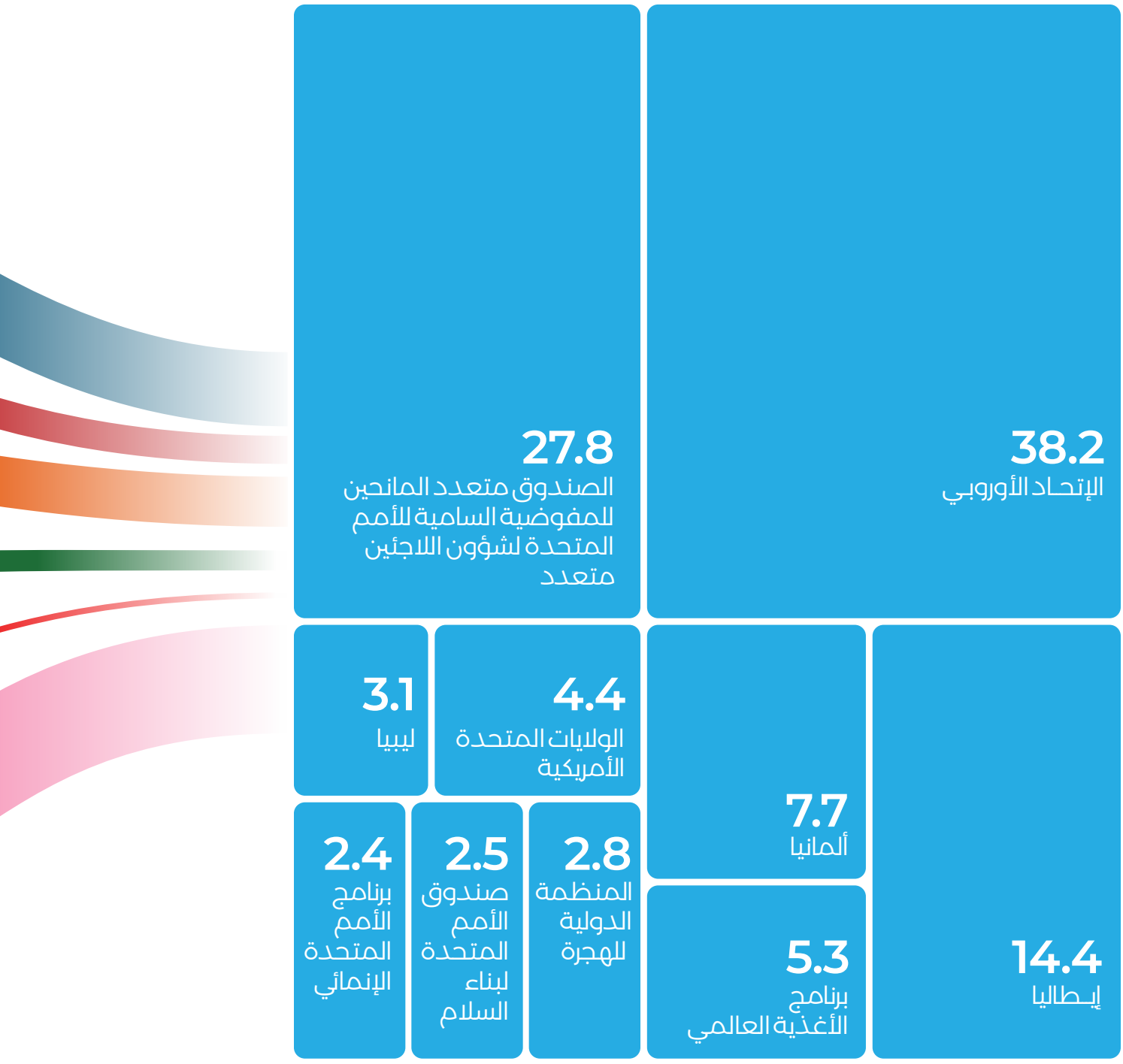

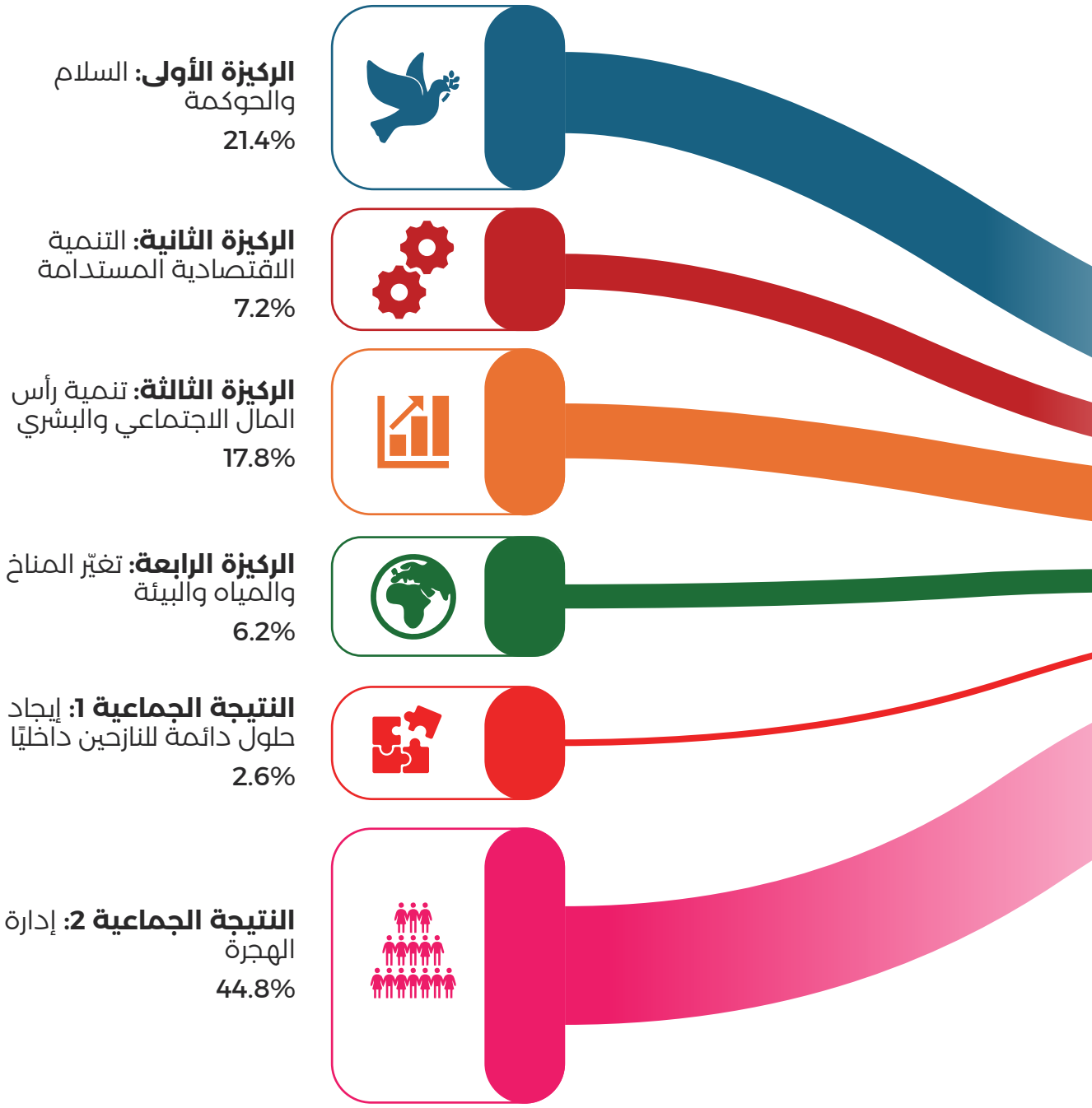
الركيزة الأولى: السلام والحوكمة
21.4%
الركيزة الثانية: التنمية الاقتصادية المستدامة
7.2%
الركيزة الثالثة: تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري
17.8%
الركيزة الرابعة: تغيّر المناخ والمياه والبيئة
6.2%
النتيجة الجماعية 1: إيجاد حلول دائمة للنازحين داخليًا
2.6%
النتيجة الجماعية 2: إدارة الهجرة
44.8%

2.5. العمل كمنظومة واحدة: تعزيز اتساق الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها في ليبيا

خلال بعثة مشتركة إلى نالوت، استعرضت نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام والمنسقة المقيمة، والممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسفير الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا التقدم المُحرز في ترميم التراث الثقافي، وتوفير الخدمات الأساسية، وتعزيز الصمود المحلي © UNDP

في عام 2025، واصلت الأمم المتحدة في ليبيا تعزيز نهج "العمل كمنظومة واحدة" من خلال الحد من الازدواجية وخفض التكاليف وتعزيز التعاون متعدد الأطراف وتقديم شراكة أكثر وضوحًا وتماسكًا مع السلطات الليبية والجهات المانحة والجمهور، وذلك ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2027).

الكفاءة التشغيلية وتحول أساليب العمل

تحققت خلال عام 2025 مكاسب ملموسة في الكفاءة من خلال المقرات المشتركة للأمم المتحدة في طرابلس وبنغازي، حيث أسهمت الإدارة المشتركة المرافق والخدمات الأمنية والإدارية في تقليل الازدواجية وضمان انسيابية العمليات التشغيلية للأمم المتحدة في ليبيا. كما توسّع مقر الأمم المتحدة في بنغازي من حيث غرف الإقامة ومساحات المكاتب **لتعزيز حضور الأمم المتحدة في شرق ليبيا**، حيث أصبح بإمكانه الآن استيعاب 96 موظفًا مقارنة بـ40 في السابق. ومع تشغيل 10 كيانات أممية من خلاله ، أسهمت الخدمات المشتركة في تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف تراوحت بين 30,000 و700,000 دولار أمريكي لكل وكالة وفقًا لحجم وجودها. وقد مكّنت هذه الوفورات الوكالات من إعادة توجيه الموارد نحو تنفيذ البرامج.

وفي عام 2025، وسّعت الأمم المتحدة نطاق المشتريات المحلية بهدف تحسين الكفاءة وتحقيق أفضل قيمة مقابل المال. وقد جرى تسريع إجراءات الشراء وخفض التكاليف من خلال توحيد 20 اتفاقية طويلة الأجل ضمن قاعدة بيانات مشتركة بين الوكالات. كما أسهم مؤتمر الموردين التابع للأمم المتحدة، الذي عُقد في نوفمبر 2025 بمشاركة نحو 200 من

يتجمّع الزوّار في معرض الصور الخاص بيوم الأمم المتحدة 2025 في بيت إسكندر للفنون بطرابلس، فسلّطين الضوء على عمل الأمم المتحدة وشراكاتها في مختلف أنحاء ليبيا، وبمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة تحت شعار "نبني مستقبلنا معًا" © UNSMIL

الموردين الليبيين، في توسيع فرص الوصول إلى الموردين المحليين وتحسين كفاءة التوريد ودعم المشاركة الاقتصادية المحلية.

التواصل والدعوة بصوت واحد

عزّز فريق التواصل التابع للأمم المتحدة العمل المشترك في مجال التواصل من خلال دمج المنصات الرقمية مع زيادة التفاعل المباشر لتعزيز الحوار مع المجتمعات ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. وقد ساهمت الفعاليات والحملات العامة المنسقة في تقديم أولويات الأمم المتحدة ونتائجها ضمن سرد موحد، مما حسّن وضوح عمل الأمم المتحدة وظهوره. كما أسهم الانخراط المنظم مع الصحفيين في تعزيز فهم أكثر اتساقًا ودقة لعمل الأمم المتحدة، كما أسهمت مناسبات بارزة مثل **يوم الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيسها** في ترسيخ مكانتها كشريك موثوق ومتسق في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

منصات مشتركة لإشراك الشباب

تم تعزيز مشاركة الشباب وتنظيمها من خلال إعادة تفعيل مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالشباب. ويُعد التقدم نحو إنشاء **فريق الشباب الاستشاري التابع للأمم المتحدة** خطوة مهمة نحو ترسيخ صوت الشباب في حوار السياسات. كما أسهمت الشراكات مع وزارة الشباب والتفاعل مع **92 مجلسًا بلديًا للشباب** في توسيع منصات المشاركة المدنية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وفي السياق ذاته، أظهرت المبادرات المشتركة بين الوكالات القيمة العملية للتعاون على مستوى المنظومة. فقد دعمت مبادرة "تحدي الابتكار البيئي للشباب الليبي EcoVision" الابتكار الذي يقوده الشباب في مجال العمل المناخي وريادة الأعمال الخضراء في بنغازي وسبها وطرابلس. كما عززت مبادرة "رائدات" مهارات القيادة والمناصرة لدى 34 شابة، مما أسهم في بناء شبكة متنامية من القادة الشباب المنخرطين في المجتمع المدني والحكم المحلي. وقد حظيت استراتيجية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لإشراك الشباب "الشباب يشارك" "YouEngage" والتي تعزز تمكين الشباب ومشاركتهم السياسية من خلال التدريب والمناصرة والتشبيك باعتراف دولي، بما في ذلك حصولها على جائزة الأمين العام للأمم المتحدة تقديرًا لابتكارها وأثرها.

2.6. الدروس المستفادة من عام 2025: تعزيز الأثر المستدام للأمم المتحدة

شباب وشابات يشاركون في نشاط الرسم ضمن فعاليات «موسم الابتكار الصيفي» التي تنظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالشراكة مع مركز ريادة الأعمال والابتكار بجامعة طرابلس © UNDP

أظهرت تجربة عام 2025 أن **تحقيق النتائج في السياقات المجزأة يعتمد على ترسيخ التفاهمات السياسية والمؤسسية في مرحلة مبكرة**. ففي الحالات التي جرى فيها توضيح الأطر والمعايير والأدوار الوطنية مسبقًا، مثل الخدمات الأساسية وإدارة البيانات والحوكمة المناخية، استمر التنفيذ—ولو بوتيرة بطيئة—على الرغم من الاضطرابات السياسية. أما في الحالات التي تأخر فيها مواءمة السياسات، فقد تباطأ التنفيذ أو ظل محصورًا على المستوى المحلي. وقد ثبت أن تسلسل توضيح السياسات قبل التوسع يُعد أمرًا أساسيًا.

كما أكدت التجربة خلال العام أن **الارتكاز المؤسسي** يمثل عاملاً حاسماً في تحقيق الاستدامة. فقد تبين أن التدخلات المدمجة ضمن عمل الوزارات والمؤسسات والبلديات والهيئات القانونية—بدلًا من تنفيذها بشكل موازٍ من قبل الأمم المتحدة—كانت أكثر قدرة على الاستمرار وإمكانية التكرار و أسهمت بصورة أوضح في تشكيل أولويات التنمية في ليبيا. كما أظهرت الاستثمارات في بناء القدرات المرتبطة بوظائف محددة وميزانيات وأنظمة بيانات نتائج أفضل مقارنة بالتدريب غير المرتبط بأطر مؤسسية واضحة أو بالدعم القائم على المشاريع، ولا سيما في المؤسسات التي تشهد معدلات مرتفعة لدوران الموظفين.

وأظهرت تجربة الأمم المتحدة أيضاً أن **الاتساق الداخلي** ليس مجرد مسألة إجرائية، بل يعد محركاً أساسياً للأثر. فعندما تواءمت كيانات الأمم المتحدة في تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات وتنفيذ البرامج وصياغة الرسائل، انخرطت الجهات الحكومية بصورة أكثر اتساقاً وتقدمت عمليات تطوير السياسات وتنفيذها والإصلاحات بوتيرة أسرع. وفي المقابل، أدى تشتت الجهود إلى زيادة تكاليف المعاملات بالنسبة للمؤسسات الوطنية وإضعاف النتائج، مما يعزز أهمية المواقف المشتركة متعددة الأطراف في إطار عمل التعاون.

كما أبرزت الأدلة المستخلصة من عام 2025 أن **الحلول المتكاملة** تحقق قيمة أفضل مقابل الموارد. فالبرامج التي تجمع بين تقديم الخدمات والإصلاح المؤسسي—مثل ربط الخدمات الصحية بسياسات القوى العاملة أو ربط الخدمات الأساسية وسبل العيش بالتخطيط البلدي—تؤدي إلى نتائج أكثر استدامة مقارنة بالتدخلات القطاعية المنفصلة. كما أسهمت النظم الرقمية ونظم البيانات في تعزيز المساءلة وإتاحة التوسع في التنفيذ عندما تم ترسيخ الملكية الوطنية وأطر الحوكمة منذ البداية.

وأخيراً، أظهر السياق التشغيلي أهمية **تنفيذ البرامج على المستوى المحلي عبر قنوات تواصل موثوقة**. فقد استمرت النتائج حيث صُممت البرامج بما يتماشى مع قدرات البلديات وأولويات المجتمعات ومستويات الاستيعاب الواقعية، وحيث تمكنت نماذج التنفيذ من التكيف بسرعة مع الصدمات الأمنية أو المناخية أو التمويلية. كما ساعد تحقيق التوازن بين تقديم الدعم المنقذ للحياة والانخراط المستدام في السياسات في الحفاظ على الخدمات الأساسية، مع تعزيز الأنظمة الوطنية تدريجياً وتقليل الاعتماد على نماذج الاستجابة الطارئة.

الفصل الثالث

أولويات تركيز الأمم المتحدة في ليبيا لعام 2026

المدينة القديمة في نالوت © UNDP

واحة قبر عون، منطقة وادي الحياة، جنوب غرب ليبيا © UNDP

ستركّز الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2026 على ترسيخ الزخم السياسي ومعالجة الدوافع الاقتصادية الأساسية لعدم الاستقرار وتعزيز النظم الوطنية التي تحمي السكان وتحدّ من مخاطر النزاع مع الاستجابة في الوقت ذاته للضغوط الإنسانية المرتبطة بعدم الاستقرار الإقليمي.

وفي سياق خارطة الطريق السياسية التي قدمتها **الممثلة الخاصة للأمين العام**، ستواصل الأمم المتحدة دعم عملية يقودها الليبيون، على أن يشكّل **الحوار المهيكل** منصة رئيسية لتحويل الحوار إلى خطوات عملية لبناء السلام. وسيُولى اهتمام خاص للمسار الاقتصادي، إدراكاً بأن الانقسام الاقتصادي والاستحواذ على الريوع وضعف الحوكمة لا تزال من أبرز مسببات عدم الاستقرار السياسي والأمني. ويُعد تحقيق تقدم في هذا المجال أمراً أساسياً لاستعادة الثقة والحد من دوافع النزاع وتمكين التقارب السياسي.

وانطلاقاً من ذلك، ستركّز جهود الأمم المتحدة على **إصلاحات الحوكمة الاقتصادية القائمة على الأدلة**. وسيتم توجيه الدعم نحو الحد من التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بشبكات التهريب والاتجار، وتعزيز جهود مكافحة الفساد ومؤسسات الرقابة القائمة على سيادة القانون، ودفع توحيد المؤسسات الاقتصادية الرئيسية والميزانية الوطنية، وتمكين نقاش مستنير حول الإصلاحات الاقتصادية الكلية الجوهرية. وفي ظل تزايد الضغوط الاقتصادية، تهدف هذه الجهود إلى إرساء أسس مسار اقتصادي أكثر استقراراً وشمولاً، بما يحقق مكاسب مستدامة في مجالي السلام والتنمية للشعب الليبي.

كما ستُسرّع الأمم المتحدة التحوّل من تقديم الخدمات عبر مسارات موازية إلى **نظم وطنية متماسكة ومملوكة وطنياً** حيثما تسمح الظروف، وتشمل القطاعات ذات الأولوية الصحة، والحماية الاجتماعية، والحلول الدائمة للنازحين داخلياً، والحوكمة الاقتصادية، وإدارة المناخ والبيئة. وسينصبّ التركيز على تعزيز القدرات المؤسسية والمعايير وترتيبات التمويل الوطنية التي تكفل استدامة النتائج على المدى الطويل.

وسيظل تعزيز **القدرة على الصمود في مجالي المناخ والمياه** محوراً أساسياً في عام 2026. حيث ستدعم الأمم المتحدة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للمناخ والمياه، وتوسيع الوصول إلى تمويل المناخ، وتعزيز نظم الإنذار المبكر، باعتبارها أيضاً تدابير للوقاية من النزاعات في المناطق التي تعاني من شحّ المياه والهشاشة المناخية.

كما سيبقى التصدي **للتفاوتات الجغرافية** أولوية، لا سيما في جنوب ليبيا حيث تتعرض الخدمات لضغوط كبيرة وقد أدى وجود اللاجئين السودانيين إلى زيادة العبء على النظم المحلية الهشة. وسيتم توسيع نطاق البرامج المتكاملة القائمة على المناطق، إلى جانب تعزيز الوجود الميداني للأمم المتحدة وشركائها وتوطيد الشراكات مع البلديات.

وبالتوازي مع ذلك، ستواصل الأمم المتحدة توسيع نطاق **المساعدة المنقذة للحياة للسودانيين** أثناء سعيهم للحصول على ملاذ مؤقت في ليبيا، مع تعزيز نظم التسجيل والإحالة والوصول إلى الخدمات الأساسية. وستتسق هذه الجهود مع دعم النظم الوطنية الليبية القادرة على الاستجابة للصدمات، من خلال دمج التأهب للطوارئ والإنذار المبكر وتعزيز القدرة على الصمود للحد من الهشاشة مستقبلاً.

وأخيراً، ستستثمر الأمم المتحدة في **حوكمة البيانات وصنع السياسات القائمة على الأدلة** من خلال تعزيز الإحصاءات الوطنية وأدوات الحكومة الرقمية والتخطيط وإعداد الموازنات المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة، بما يخدم الشعب الليبي على نحو أفضل، وذلك تماشياً مع رؤية الأمم المتحدة للبيانات في ليبيا. وستشكّل البيانات الموثوقة أساساً لتحسين الاستهداف وتعزيز المساءلة ودعم الحوار الموثوق عبر جميع المجالات ذات الأولوية.

الملحق 1: قائمة شركاء الأمم المتحدة في التنمية

الوزارات الحكومية (21)

وزارة الزراعة الليبية ، وزارة الدفاع الليبية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية ، وزارة التعليم الليبية ، وزارة البيئة الليبية ، وزارة المالية الليبية ، وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية ، وزارة الصحة الليبية ، وزارة التعليم العالي الليبية ، وزارة الإسكان والتعمير الليبية ، وزارة الصناعة الليبية ، وزارة الداخلية الليبية ، وزارة العدل الليبية ، وزارة العمل والتأهيل الليبية ، وزارة الحكم المحلي الليبية ، وزارة التخطيط الليبية ، وزارة الشؤون الاجتماعية الليبية ، وزارة الدولة لشؤون المرأة الليبية ، وزارة التعليم التقني والفني الليبية ، وزارة المواصلات الليبية ، وزارة الموارد المائية الليبية ، وزارة الشباب الليبية.

المؤسسات الحكومية (55)

هيئة الرقابة الإدارية، جهاز دعم وتطوير الخدمات العلاجية، صندوق إعادة إعمار بنغازي ودرنة، مصرف ليبيا المركزي، اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، قسم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وحدة المعلومات المالية (مصرف ليبيا المركزي)، الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء والمفقودين والمبتورين، الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي، الهيئة العامة للبحث والتعرّف على المفقودين، الشركة العامة للمياه والصرف الصحي، لشركة العامة لتحلية المياه، الشركة العامة للكهرباء، جهاز النهر الصناعي العظيم، غرفة الطوارئ الصحية، مركز المعلومات والتوثيق الصحي، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، المعهد العالي للقضاء، مجلس النواب، جهاز الشرطة القضائية، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مصلحة الإحصاء والتعداد، البرنامج الوطني لمكافحة السرطان، المركز الوطني لمكافحة الأمراض، المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الوطنية الاستشارية للقاحات، المركز الوطني للأرصاد الجوية، المؤسسة الوطنية للنفط، صندوق الضمان الاجتماعي، المجلس الأعلى للقضاء، ديوان المحاسبة، نقابة المحامين، المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء، مصلحة الجمارك، المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب، المجالس البلدية، الجيش الوطني الليبي، مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، النيابة العامة، هيئة الإغاثة، مرصد الصحراء والساحل، صندوق التضامن الاجتماعي، المحكمة العليا، مصلحة التخطيط العمراني، مكتب رئيس مجلس الوزراء، مكتب المدعي العام العسكري، المجلس الرئاسي الليبي، جهاز الطاقات المتجددة، اللجنة الفرعية للترتيبات الأمنية التابعة للجنة العسكرية المشتركة (5+5) ، اللجنة الفرعية للمراقبين المحليين (4+4)، اللجنة الفنية لمتابعة ملف الهجرة ، مكتب النائب العام.

الصناديق (16)

صندوق التكيّف، الصندوق المركزي الاستجابة للطوارئ ، صندوق التعليم لا ينتظر، صندوق المناخ الأخضر، صندوق المنظمة الدولية للهجرة للتنمية، الصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، مرفق البيئة العالمي، صندوق الأمين العام للأمم المتحدة لبناء السلام ، نوافذ التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصناديق الاستئمانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، الصندوق متعدد المانحين للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصندوق المواضيعي لحماية الطفل التابع لليونيسف، الصندوق المواضيعي للتعليم التابع لليونيسف، الصندوق الاستئماني المواضيعي للمياه والإصحاح والنظافة التابع لليونيسف، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني

شركاء التنمية (20)

البنك الأفريقي للتنمية ، النمسا، كندا، جمهورية التشيك، الدنمارك، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، البنك الإسلامي للتنمية، إيطاليا، اليابان، جمهورية كوريا، ليبيا، النرويج، إسبانيا، سويسرا، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأمم المتحدة
ليبيا

الأمم المتحدة
ليبيا